جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

تقويم دور البنوك المركزية فى الدول النامية فى الرقابة على الائتمان

دراسة حالة بنك السودان المركزي
(2014-2009)

Assessment of The Role of Central Banks in Developing Countries In the Credit Control A case study Of Central Bank of Sudan (2009-2014)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد التطبيقى (عام)

إعداد الطالب
مصطفي يوسف الفكى عبد الله

إشراف الدكتور
خالد حسن البيلى

بسم الله الرحمن الرحيم

الأيـــــــة

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا

وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا

اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾٨٨﴾سورة

هود الاية (88)

الإهــداء

عندما يمتلئ الوجدان سرورا يكبر حبنا للعطا فعندها نعطي بلا مقابل...

نعطي كماء لا ينضب وكعمر لا ينتهي

وكأزهار لا تذبل وربيع لا يشتو

نعطي عندما يتعـــــــــــــــب العطاء من عطائنا

عندما وقفت قدماي على مشوار البداية الذي كان طويلا حينها

لم يستطيع بصري على رؤية مداه

فقد كان لا يتجاوز خطواتي الصغيره

والآن وقد أوشكت على النهايه

اشعر بالحنين

إلى أول يوم من أيام هذا المشوار

ولكن للطريق نـهاية

ومازلت احمل عبء الشوق اللذي سيرافقني مدى الحياه

ها أنا قد أودعها بكل ما فيها ليبقى عبيرها بين أنفاسي وتحفر في ذاكرتي

اهدي....

نجاحي وباقه ورد معطر الى...

من ساهم في وصولنا لطريق النهايه

الى كل من علمني شيئا جديدا وغذى فكري بالعلم والمعرفه

الى اساتذتنا ودكاترتنا في الجامعه

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير الى والدي :يوسف الفكى عبد الله

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض الى والدتي: خديجة الحاج

الباحث ،،،

الشكر والتقدير

أقدم لك شكري وتقديري بعد ان احتويتني بعلمك وصبرك .

ولو أنني أوتيت كل بلاغة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول الا مقصراً. ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر

يسرني ان اتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان لكل من شجعني وقدمني الي الامام بالخوض في هذا البحث واخص بالشكر الذي وقف معنا وتحملنا ووجهنا ولن نستطيع ان نجزيه في الشكر ثم اشرف علي هذا البحث

الى إستاذى الدكتور : خالد حسن البيلي

فله منا فائق الاحترام والتقدير .ولكل من بذل الجهد الجبار وتحمل ومشقة جعلها الله في موازين حسناتهم جميعاً ... وأعلم بفضلكم المستضئ بقدركم العاجز عن القيام بالشكر تجاهه وقد حررت هذه السطور بلسان الامكان لا بقلم التبيان .. سائلين المولي عز وجل ان يجعلنا واياكم من أهل القرآن .. وأن يرزقنا واياكم و الفردوس الاعلي من الجنان

الباحث،،،

المستخلص

تهدف هذه الدراسه لتوضيح الدور الذي تلعبه البنوك المركزيه في الدول الناميه في الرقابه علي الائتمان خلال الفتره "2009–2014" من خلال استخدامها لادوات الرقابه الكميه والنوعيه . واعتمدت الدراسه علي المنهج الوصفي التحليلي وعلي المصادر الثانويه . وتناقش الدراسه عدد من الفروض اهمها ان هنالك علاقه عكسيه بين سعر الخصم وحجم الائتمان ،وان هنالك علاقه عكسيه بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان توصلت الدراسه لوجود علاقه طرديه بين كل من الاحتياطي القانوني وسعرالخصم "هوامش المرابحات "واجمالي التمويل " كميه الائتمان" ، كذلك ان عمليات التفتيش والرقابه لها دور فعال في التقليل من كميه الائتمان . ومن اهم ما اوصت به الدراسه ضرورة تحكم البنوك المركزيه في كميه الائتمان "اجمالي التمويل "لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصاديه المستهدفه

Abstract

This study aimed at identifying the role played by Central Banks in in developing countries in the supervising credit during the period 2009-2014 through using the quantity and qualitative tools. The study depended on the descriptive and analytical method using secondary sources of data. The study discusses which a number of hypotheses that there is an inverse relationship between the discount rate and the volume of credit, olso there is an inverse relationship between the required reserve and the volume of the credit.The Study resultas indicated the existence of a positive relationship between the required reserve and both the discount rate (profit margin), and total finance (volume of credit). Moreover, supervision and follow up operations by Central Bank have played an important role in reducing volume of credit. The study calls for Central Bank to supervise itatinance (volume-of-credit) in order to achieve economic stability and to direct finance towards the productive economic sectors.

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	أ
الاية	ب
الاهداء	ج
الشكر والعرفان	د
المستخلص بالعربية	ه
المستخلص بالانجليزية	و
الفهرس	ز
فهرس الجدوال	ح
فهرس الاشكال	ح
الفصل الاول : الاطار العام للدراسة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
فروض البحث	3
اهداف البحث	3
اهمية البحث	4
منهج ومصادر البحث	4
هيكل البحث	5
الدراسات السابقة	6

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الاطار النظري	
المبحث الاول : مفهوم الائتمان واهداف الرقابة على الائتمان	11
المبحث الثانى : الادوات الكمية والنوعيه للتحكم فى الائتمان	16
المبحث الثالث :البنوك المركزيه في الدول الناميه	27
الفصل الثالث: السياسة الائتمانية لبنك السودان المركزي فى الفترة من 2009-2014	
المبحث الاول : السياسة الائتمانية خلال الفترة 2009-2011	38
المبحث الثانى : السياسة الائتمانية خلال الفترة 2012- 2014	48
المبحث الثالث : الادوات الكمية والنوعية التى يستخدمها بنك السودان المركزي للرقابة على الائتمان	53
الخاتمه	
المبحث الاول : مناقشة الفرضيات	60
المبحث الثاني : النتائج والتوصيات	62

فهرس الجداول

الجدول رقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	سعر الخصم	54
2	الاحتياطي القانوني	57

فهرس الاشكال

شكل رقم	**الموضوع**	**رقم الصفحة**
1	اجمالى التمويل	55
2	هوامش المرابحات	56
3	اجمالى التمويل – اجمالى الاحتياطي القانونى	58
4	اجمالي الاحتياطي القانوني	59

مقدمه:

يقصد بالائتمان منح الدائن اجلا لدفع الدين كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وبتأجيل دفع الثمن تتم عمليه الائتمان ،ويقصد بالرقابه علي الائتمان قيام البنك المركزي باستخدام اساليب وادوات معينه في السيطره علي الاستثمارات والتسهيلات المصرفيه التي تقوم بها البنوك وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق اهداف محدده ،وتقوم البنوك المركزيه بالرقابه علي الائتمان لتحقيق اهداف محدده منها:

- تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهه السليمه والمناسبه .
- رسم السياسه النقديه للدوله

وقد اصبحت الرقابه علي الائتمان اكثر اهميه بعد الغاء قاعده الذهب حيث اصبح من اهدافها اداره الدورات الاقتصاديه ،وتحقيق مستوي عال من النشاط الاقتصادي والتوظيف واستقرار المبادلات الدوليه وتشجيع النمو الاقتصادي، ويمارس البنك عددا من الاساليب التي تمكنه من اجراء رقابه فعاله علي الائتمان من ناحيه وعلي وحدات الجهاز المصرفي من ناحيه ففيما يتصل بالائتمان هناك اسلوبان للرقابه عليه اسلوب كمي واسلوب نوعي،ومن الاساليب الكميه المباشرة تعتبر نسبه الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجاريه لدي البنك المركزي ، وتحديد نسبه القروض وتحديد حد اقصي لاعاده خصم لدي البنك المركزي ،ومن بين الاساليب الكميه غير المباشره تغيير سعر اعاده الخصم واجراء عمليات السوق المفتوحه ،وبجانب هذه الوسائل هنالك وسائل نوعيه مثل تحديد سعري القروض لكل نوع من انواع النشاط الانتاجي المختلفه ،وتتفاوت اسعار الفائده بالنسبه للقروض لانقاص كميه الائتمان في اوقات الرواج وتشجيع زيادته في اوقات الركود بجانب هذه الوسائل التي تمنعها القوانين لدي البنوك

المركزيه فان لدي هذه البنوك وسيله اضافيه للتاثير علي حجم الائتمان يطلق عليها الاسلوب الادبي للبنك المركزي ويرجع ذلك الي علاقته بالموسسات الاخري ومركزه الهام داخل الجهاز المصرفي ولاشك انه كلما كان البنك المركزي قويا بالنسبه للبنوك الاخري كلما اتبعت البنوك نصائحه .

كما يقوم البنك بالرقابه علي وحدات الجهاز المصرفي من خلال فحص التقارير والبيانات والاحصاءات التي تواجه بها وحدات الجهاز المصرفي وهنالك ايضا رقابه ميدانيه يجريها البنك المركزي عن طريق وفود للتفتيش علي البنوك الخاضعه لاشرافه ،وهذا البحث يهدف الي دراسه دور البنوك المركزيه في الرقابه علي الائتمان ،متخذآ من بنك السودان المركزي كدراسه حاله وذلك خلال الفتره "2009-2014"

مشكله البحث:

تقوم البنوك المركزيه بالرقابه علي الائتمان لتنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهه السليمه والمناسبه ورسم السياسه النقديه،وتحقيق مستوي عال من النشاط الاقتصادي والتوظيف واستقرار المبادلات الدوليه وتشجيع النمو الاقتصادي ،وهنالك العديد من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الائتمان

ويمكن صياغه مشكله البحث من خلال الاسئله التاليه :

-ماهي الادوات التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابه علي الائتمان والتي تؤدي الي التحكم في حجم الائتمان بالصورة المثلي؟

-ماهي الاسباب التي دفعت البنوك المركزيه للقيام بعمليه الرقابه علي الائتمان؟

اسئله فرعيه :

-ماهي العلاقه بين سعر الخصم حجم الائتمان ؟

-ماهي العلاقه بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان ؟

-ماهي العلاقه بين عمليات التفتيش التي يجريها البنك المركزي علي البنوك التجاريه وحجم الائتمان ؟

فروض البحث:

وتشمل الاتي:

- هنالك علاقه عكسيه بين الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان .

- هنالك علاقه عكسيه بين سعر الخصم وحجم الائتمان.

- عمليات التفتيش والرقابه التي تقوم بها البنوك المركزيه تعمل علي توجيه الائتمان للقطاعات الاقتصاديه المستهدفه.

اهداف البحث :

وتشتمل علي الاتي:

- يوضح الدور الذي يلعبه البنك المركزي في الرقابه علي الائتمان .

- توضيح اهداف الرقابه علي الائتمان .

- توضيح الادوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الائتمان .

– توضيح العلاقه بين الادوات الكميه والنوعيه للرقابه علي الائتمان

اهميه البحث:

تكمن اهميه البحث في الاتي :

–اهميه التحكم في الائتمان وتاثيراته الاقتصاديه المختلفه ،علي العديد من المؤشرات الاقتصاديه "التضخم –البطاله –النمو الاقتصادي" ،اضافه للدور المهم الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تعبئه المدخرات ، وتحقيق التنميه الاقتصاديه.

حدود البحث :

الحدود المكانيه : البنوك المركزيه للدول الناميه /دراسه حاله بنك السودان المركزيه.

الحدود الزمانيه :(2009–2014).

منهج البحث ومصادر البحث:

تعتمدالدراسه علي المنهج الوصفي التحليلي لمفهوم الائتمان واساليبه والعرض التاريخي لكل من أدوات السياسه النقديه والتمويليه في السودان ،وفي هذا المنهج تستخدم الدراسه كل من المصادر الاوليه القائمه علي مقابله المختصين والبيانات الثانويه المتمثله في المراجع والدوريات والتقارير ،والمطبوعات ذات الصله بموضوع الدراسه.

هيكل االبحث:

يتكون البحث من اربعه فصول، حيث يتناول الفصل الاول الاطار العام للدراسه والدراسات السابقه ، اما الفصل الثاني فيعني بالاطار النظري للدراسه ويشمل ذلك تعريف مصطلحات البحث الرئيسيه .بينما يتناول الفصل الثالث السياسه الائتمانيه لبنك السودان المركزي خلال الفتره "2009–2014"". وفي الخاتمه مناقشه فروض الدراسه ،اضافه لاستعراض نتائج وتوصيات الدراسه .

الدراسات السابقه:

1. دراسه هاجر محمد (دور البنك المركزي في ضبط السيوله النقديه"2013"):

وتتمثل مشكله البحث في الاجابه علي الاسئله الاتيه :-[1]

ماهي السياسات التي يتبعها البنك المركزي لضبط السيوله النقديه؟

والي أي مدي يساعد تطبيق هذه السياسات في ضبط السيوله النقديه خلال الفترة من 2000-2012 ؟

هل يتم تطبيق هذه السياسه بالصورة التي تؤدي الي تحقيق اهداف التنميه ؟

ويستخدم البحث المنهج التاريخي لمعرفه التطورات التي حدثت خلال فتره الدراسه،وايضا منهج الدراسه التتطبيقيه .

وتوصل البحث الي النتائج التالية:

نجد ان البنك المركزي هو البنك الوحيد الذي يتمتع بحق اصدار العمله.

نجد ان البنك المركزي هو المسؤل عن ضبط السيوله .

واوصت الدراسه بالاتي :

- علي البنوك التجاريه الالتزام بتوجيهات البنك المركزي وسياساته التي يتبعها .
- علي الدوله التوجه للقطاع الزراعي والسعي الي تحسينه والاهتمام به وذلك لسد العجز بعد انفصال الجنوب وخروج البترول من الصادرات .

1-هاجر محمد محجوب – دور البنك المركزي فى ضبط السيولة النقدية – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير – جامعة الزعيم الازهرى – غير منشور - 2013

2. دراسه تغريد عبدالرحيم (الدور الرقابي للبنك المركزي واثره علي اداء المصارف بالسودان"2012"):[1]

تهدف هذه الدراسه لدراسه الدور الرقابي للبنك المركزي واثره علي اداء المصارف في السودان

وتوصلت الدراسه الي النتائج الاتيه :

- فعاليه ورقابه البنك المركزي تحد وتقلل من الازمات التي تواجه المصرف .

ان القيام بعمليه التقييم الشامل وتحديد درجات الانحراف عن تحقيق الأهداف المحددة للمصارف التجاريه تؤدي حتما لسلامه الجهاز المصرفي .

- الالتزام بتوجيهات البنك المركزي وتنفيذها بكاملها تؤدي الي تحقيق السلامه المصرفيه .

واوصت الدراسه بالاتى:-

- زياده مساحه الدور الرقابي علي البنوك والمصارف

- علي الجهاز الرقابي عقد اللقاءات لمناقشه الاوضاع بالصارف التجارية وبالتالي محاوله حل المشكلات والازمات قبل تفاقمها.

[1] 1- تغريد عبد الرحيم احمد - الدور الرقابى للبنك المركزي واثره على اداء المصارف فى السودان – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير- جامعة الزعيم الازهرى – غير منشور - 2012

3. دراسه ابراهيم بلول (فعاليه سياسه البنك المركزي في الرقابه والاشراف علي البنوك في السودان "2009":[11]

تهدف هذه الدراسه لدراسه دور البنك المركزي في الرقابه والاشراف علي البنوك في السودان ، ويمكن صياغه مشكله البحث من خلال الاسئله التاليه:

هل الادوات الرقابيه التي يستخدمها البنك المركزي ذات كفاءه وتصلح الي التطبيق علي المؤسسات الماليه الاسلاميه؟

وهل الادوات الرقابيه تراعي طبيعه عمل المؤسسات الماليه الاسلاميه وخصوصيتها ؟

وهل تقوم الادوات بدورها في تحقيق الاهداف الكليه ام هل تحتاج هذه الادوات الي تطوير حتي تتوافق طبيعه هذه المصارف التي تعمل في اطار المنهج الاسلامي ؟

وهل يمكن ايجاد وسائل وادوات جديده ومتطوره ؟

وتعتمد الدراسه علي المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والمنهج الاستنباطي .

وتوصلت الدراسه الي النتائج التاليه:

فعاليه السياسات التي يتبناها بنك السودان المركزي خلال تلك الفترة التي قامت علي اعاده هيكله الجهاز المصرفي واستخدام ادوات رقابيه ملائمه، وصاحبتها عدد من القوانين التنظيميه والموجهات التي تنظم عمل الجهاز المصرفي .

[1]ابراهيم بلل الشيب عبد الرحمن بلول ،فعالية سياسة البنك المركزي فى الرقابة والاشراف على البنوك فى السودان- بحث مقدم لنيل درجة الماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – غير منشور - 2009

اما اهم توصيات الدراسه فقد شملت الاتي:

1. لابد ان يراعي المصرف المركزي عند تطبيقه للنظم الرقابيه خصوصيه عمل المصارف في الاطار الاسلامي.
2. فحص وتحليل التقارير الدوريه في عمل المصارف والتاكد من الوقوف علي سير عملها والتاكد من التزامها بسياسه بنك السودان والقوانين والتوجيهات الموجهه للعمل المصرفي .[1]

4. دراسه سوسن الزبير (دور البنك المركزي في اداره السيوله "1999–2004") :"2008

تهدف هذه الدراسه لدراسه التحديات التي تواجه البنك المركزي في اداره السيوله بصورة مثلي .

واستخدمت هذه الدراسه المنهج الوصفي لتقييم الاداء النقدي في الاقتصاد، وقد توصلت الدراسه الي النتائج الاتيه:

1. اوضحت الدراسه ان الفترة "1990–1995 ".قد شهدت عدم الاستقرار النقدي وتصاعد في نمو معدلات التضخم بصورة كبيرة.
2. اما فترة ماقبل 1995، شهدت تركيز بنك السودان علي استخدام الادوات المباشرة في ادارة السيوله النقديه والتمويليه ،وكان ذلك عبئا كبيرا علي بنك السودان في المتابعه اللصيقه للبنوك لاتباع التوجيهات بشان الحد من نمو الائتمان المصرفي.

[1] سوسن الزبير ابراهيم – دور البنك المركزي فى ادارة السيولة (1999-2004) - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكلنوجيا غير منشور – 2008

واوصت الدراسه بالاتي:

1. تطوير وسائل الدفع الاخري خلاف العمله "كالبطاقات الائتمانيه والصرافات الاليه .
2. تطوير عمليات السوق المفتوحه و علي بنك السودان كسلطه تنفيذيه تشجيع البنوك للتعامل في السوق الماليه.
3. التنسيق التام بين ادوات السياسه النقديه كالاحتياطي النقدي القانوني ونوافذ تمويل البنك المركزي وعمليات السوق المفتوحه حتي لايتعارض عملها مع بعضها البعض

الفرق بين الدراسه الحاليه والدراسات السابقه:

1-حداثه الفتره وتناولها لبعض المتغيرات والظروف الاقتصاديه مثل "انفصال الجنوب2011"والتي اثرت علي حجم الائتمان خلال الفتره (2009-2014).

2- معظم الدراسات السابقة اهتمت بدور البنوك المركزيه في اداره السيوله النقديه، وأغفل معظمها الإشارة لموضوع الرقابة على الإئتمان.

3-اوضحت الدراسه مدي قوه وتاثير ادوات السياسه الائتمانيه علي حجم الائتمان ،علي عكس الدراسات السابقه التي لم تتعمق في قياس اثر وفعاليه هذه الادوات .

الفصل الثاني

المبحث الاول

مفهوم الائتمان:

ان تنوع احتياجات ورغبات الافراد وارتقاءها تزيد الحاجه الي الائتمان، فالمؤسسات الانتاجيه والتوزيعيه تقترض لتواصل نشاطها او تزيده توسعآ سواء كانت تواجه عجزآ في السيوله او ترغب في الزياده .والبنوك التي تقوم بمنح الائتمان قد تتخصص في نوع معين منه او تقوم بمنح عده انواع ووفقآ لهذا التخصص تتحدد طبيعه هذا البنك ،أي الي بنوك إئتمان زراعي اوبنوك ائتمان صناعي اوبنوك ائتمان عقاري او ائتمان للتجاره الخارجيه او تجمع بين عده انواع من هذا الائتمان،وتضيف اليه تمويل الخدمات فتصبح بنوكآ تجاريه أي تقدم الائتمان التجاري الي جانب الائتمان الغير تجاري ،خاصه بعد اتساع نشاطها وخروجها عن نطاق التمويل التقليدي الطويل الاجل لتنافس البنوك المتخصصه.

وتتعدد تعريفات الائتمان وتختلف باختلاف وجهات النظر ففي الوقت الذي يري فيه جون ستيوارت ميل :"ان الائتمان هو تصريح باستخدام راس مال اخر بمعني انه اضافه راسمال جديد الي راسمال المشروع لاستخدامه "،وهو تعريف عام وغير واقعي لم ينظر الي واقع الاختلاف الشاسع بين الائتمان وراس المال ،أي بين حقوق الغير علي المشروع وبين حقوق الملكيه.

ويمكن تعريف الائتمان "بانه الثقه التي يوليها البنك لعميله في اتاحته مبلغآ معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتم سداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه ([1]) ".

واصبح من المالوف في الوقت الحاضر ان ننظر الي التطور الاقتصادي للمجتمعات علي انه علي حد تعبير "كينز" عمليه تحول مستمر نحو سيطره السوق او اقتصاد المبادله و قد ارتبط هذا التحول الكبير بالنقود ويمكن القول ان تاريخ النقود هو تاريخ التبادل .ومع نمو التبادل وازدياد حجم التجاره ظهرت الحاجه الي الائتمان.

فالائتمان والدين هما نفس الشي اوانهما تقريبا وجهان لعمله واحده هي الالتزام بالدفع في المستقبل ، ويكون هذا الالتزام من وجهه نظر الشخص الذي سوف يتم له الدفع في المستقبل "ائتمانا " أي حقا له بالدفع من قبل شخص اخر ، اما من وجهه نظر الشخص الذي يلتزم بالدفع في المستقبل فان الالتزام يسمي "دينا "قبل شخص اخر واذا كان الائتمان بالمعني الدارجي هو منح الثقه فانه كاصطلاح اقتصادي يعني " منح المدين اجلا لدفع الدين "فليس كل عمليه ثقه تعتبر بالضرورة عمليه ائتمان فالائتمان له عناصر اربعه علي الاقل و هي :

- **علاقه مديونيه:**

حيث يفترض ان الداين "هو مانح الائتمان و "المدين "هو متلقي الائتمان "وواضح انه يفترض بالضرورة قيام عنصر الثقه بينهما.

- **وجود دين:**

[1]- عبد المطلب عبد الحميد (الإئتمان المصرفي ومخاطره)– الطبعة الأولي- الإسكندرية- الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2010-ص 19

وهو المبلغ النقدي الذي اعطاه الدائن المدين والذي يتعين علي الاخير ان يقوم برده للاول وهنا يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.

- **الاجل او الفارق الزمني:**

وهي الفتره التي تمضي بين حدوث المديونيه والتخلص منهما ،وهذا الفارق الزمني يمثل العنصر الجوهري في عمليه الائتمان الذي يفرق بين المعاملات الضروريه والمعاملات الائتمانيه.

- **المخاطره:**

وتتمثل فيما يمكن ان يتحمله الدائن نتيجه انتظاره علي مدينه ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين ولعل هذا هوسبب اومن اسباب حصول الدائن علي مدينه مزيدا بمبلغ معين كسعر فائده ,بصفه عامه يظهر الائتمان عاده في المعاملات الاقتصاديه والماليه التي يتخلي فيها المقرضون او مانحي الائتمان عن شي ذي قيمه في لحظه زمنيه معينه في مقابل وعود من المقترضين بالدفع في المستقبل والشي المتخلي عنه قد يكون نقودا او سلعه او خدمه او أي شكل من اشكال الحقوق الماليه كالاسهم والسندات" ([1])

مفهوم واهداف الرقابه علي الائتمان المصرفي :

يقصد بالرقابه علي الائتمان المصرفي قيام البنوك المركزيه باستخدام اساليب وادوات معينه للسيطرة علي الاستثمارات والتسهيلات المصرفيه التي تقوم بها البنوك التجاريه والموسسات الماليه وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق مجموعه من الاهداف الخاصه ،اهمها تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهه السليمه

[1]- محمود يونس – إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية- الطبعة الأولي- الإسكندرية دار التعليم الجامعي- ميامي- 2013م-ص 65

والمناسبه ،ورسم السياسه النقديه للدوله لتحقيق الصالح العام .وقد اصبحت عمليه الرقابه علي الائتمان اكثر اهميه بعد الغاء قاعده الذهب حيث اصبحت من اهدافها اداره الدورات الاقتصاديه ،وتحقيق مستوي عال من النشاط الاقتصادي ،والتوظيف ،واستقرار المبادلات الدوليه وتشجيع النمو والتنميه الاقتصاديه للمجتمعات ([1]).

وعندما يقوم البنك بوضع سياسه للاقراض لابد وان يوضح فيها المجالات التي يقدم لها القروض ،ونوعيه العملاء الذين يتعامل معهم والشروط الاساسيه للانواع المختلفه من القروض.والسلطات الاداريه التي لها حق منح القروض وحدودها ،وتستهدف **سياسه الاقراض عاده تحقيق عده اغراض منها :**

– سلامه القروض التي يمنحها البنك .

– تنميه نشاط البنك بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.

–كفاله الرقابه المستمره علي عمليه الاقراض في مراحلها المختلفه .

ولابد ان نشير الي ان سياسه الاقراض يجب الاتتدخل في التفصيلات التي تعوق المسؤلين في البنك عن اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليلت بالاسلوب الذي يوفق بين صالح العملاء ، كما يجب ان تكون سياسه الاقراض واضحه المعالم ومتاحه لكافه المستويات المسؤله عن عمليات القروض حتي يكون هناك تفهم كامل لاهدافها وابعادها .

ويختص مجلس اداره البنك بوضع سياسه الاقراض وادخال التعديلات اللازمه من وقت لاخر اخذا في الاعتبار الدروس المستفاده من تجربه العملاء والمخاطر التي تتكشف من خلال التعامل والديون التي يتقرر اعدامها والمخصصات التي تظهر

[1]- نفس المرجع السابق-64

الحاجه الي تكوينها ، يضاف الي ذلك اعتبارات اخري تتعلق بالمتغيرات الاقتصاديه والقرارات الائتمانيه التي تصدر بشان هيكل اسعار الفائده او نسب التوسع الائتماني في القطاعات المختلف اونسبتي الاحتياطي والسيوله ([1]).

اساليب الرقابه علي الائتمان المصرفي :

يمكن التمييز بين اثنين انواع من هذه الاساليب :

اولا:اساليب الرقابه الكميه :

وتهدف الي التاثير في كميه الائتمان المصرفي في مجموعه بالزياده او النقصان بغض النظر عن وحده الاستعمال التي يستخدم فيها هذا الائتمان .وتتركز اساليب الرقابه الكميه في التاثير علي حجم الارصده النقديه الحاضرة لدي البنوك وبالتالي علي قدرتها علي منح الائتمان وخلق الودائع .

ثانيا :اساليب الرقابه الكيفيه او النوعيه:

ويلجا البنك المركزي الي اتباع هذه الاساليب حيث يجد هناك صعوبه في تحقيق ماتهدف اليه السياسه النقديه عن طريق الرقابه الكميه اوالنوعيه ، اولتقويه وسائل الاقناع اولا ثم الاوامر والتعليمات اذا لم ينجح اسلوب الاقناع او اذا دعت الضروره الي ذلك .

والمبحث التالي يستعرض بالتفصيل اساليب الرقابه الكميه والنوعيه علي الائتمان.

[1]- محب خله توفيق – الإقتصاد النقدي والمصرفي- الطبعة الأولي- دار الفكر الجامعي 2011م-ص306

المبحث الثانى

أولا:الادوات الكميه للتحكم في الائتمان :

وتشمل الادوات الكميه التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الائتمان الاتي:

أ- سياسه سعر إعاده الخصم:

ويقصد به هامش الربح الذي تتم به اعاده خصم الاوراق التجاريه والاذون الحكوميه للبنوك التجاريه لدي البنك المركزي ، فهو وسيله غير مباشرة للتاثير في عرض الائتمان المصرفي والعلاقه بين سعر الخصم لدي البنك المركزي وهامش الربح علي القروض التي تقدمها البنوك التجاريه علاقه طرديه او موجبه .فعندما يري البنك المركزي ان حجم الائتمان زاد عن المستوي المطلوب وبدات بوادر التضخم في الظهور فانه يقرر زياده سعر الخصم بمعني انه يقرر زياده تكلفه حصول البنوك التجاريه علي الائتمان منه وذلك في اطار سياسه انكماشيه عامه، وتتجه البنوك التجاريه الي نقل العبء الاضافي الي عملائها فترفع بدورها من هوامش الارباح واسعار الخصم وينخفض معدل الاقتراض من البنوك خلال فتره ما ، بينما يتحقق العكس عندما يتجه البنك المركزي نحو تشجيع الائتمان المصرفي فيعمل في هذه الحاله الي تخفيض اسعار ماتمنحه من قروض مما يعني زياده حجم الودائع المصرفيه، وكذلك تخفيض نفقات احتفاظ التجار بالسلع فيزيد المخزون منها بمعني ان يكون معدل الشراء اكبر من معدل البيع ترتفع معه اسعار الشراء من المصانع فيتوسع المنتجون في الانتاج ، وتزيد العماله والدخول وتنشط من ثم الحركه التجاريه في المجتمع .

وعاده ماتكون اداة سعر الخصم اداه فعاله عند قيام البنوك التجاريه باعاده خصم الاوراق التجاري او الاقتراض من البنك المركزي وهو مايتم عند انخفاض السيوله لدي البنوك التجاريه ، اما في حاله توفر السيوله لدي البنوك التجاريه فانها لاتلجا للبنك المركزي لاعاده الخصم ومن ثم لن يؤدي التغيير في سعر الخصم الي تحقيق النتائج المطلوبه .

هذا وتلعب الظروف الاقتصاديه التي تمر بها دوله ما دورا مهمآ في تحديد مدي فعاليه سعر اعاده الخصم ، ففي اوقات الكساد يلجا البنك المركزي الي خفض هذا السعر و تنخفض هوامش الارباح الماليه مما يشجع المستثمرين علي الاقتراض.

ومن ثم نظريا – يزيد الانتاج وتقل البطاله وتزداد الدخول مما تزيد معه القوة الشرائيه فيزيد الطلب الكلي علي العرض الكلي، وبذلك يتم القضاء علي حاله الكساد والركود ، غير انه ليس هناك ضمان ان يؤدي انخفاض هامش الربح علي قروض البنوك التجاريه نتيجه لانخفاض سعر اعاده الخصم الي زياده حجم الائتمان المصرفي نظرا لان الاستثمار – بصفه عامه – داله في عدد كبير من المتغيرات التفسيريه مثل: مستوي الدخل – هوامش الارباح–الارباح المتوقعه –نظره المستمر لمستقبل الاوضاع الاقتصاديه ، وتعد نظره المستثمرين لمستقبل الاوضاع الاقتصاديه بالغة الاهميه في اوقات الكساد حيث تكون النظره غير متفائله في مثل هذه الاوقات لذلك يحجم المستمرين عن زياده استثماراتهم مما يعني ان خفض سعر اعاده الخصم لن يؤدي الي انتشال الاقتصاد القومي من حاله الركود ، اما في اوقات الكساد يتجه البنك المركزي الي زياده سعر اعاده الخصم ومن ثم ترفع البنوك التجاريه هوامش الارباح علي الائتمان المصرفي ، ومن ثم يتجه لاسفل وتقل السيوله في المجتمع ، بمعني ان

تقل القوة الشرائيه والطلب الكلي ومع افتراض بقاء العرض الكلي ثابتا في الفترة القصيره تتجه الاسعار لاسفل ([1]).

ب- سياسة السوق المفتوحه:

من اهم الوسائل التي يلجأ اليها البنك المركزي في التاثير علي حجم الائتمان ، وتتلخص هذه السياسه في قيام البنك المركزي في التدخل في سوق الاوراق الماليه بائعآ او مشترياً لكميات كبيرة من الاوراق الماليه من جميع الانواع لاسيما السندات الحكوميه ومن مختلف الاجال، وتتم عمليات هذه السياسه خارج نطاق البنك المركزي وفي السوق المالي بعكس سياسه الخصم التي تتم داخل البنك المركزي لذا عرفت بعمليات السوق المفتوح –وتستخدم هذه السياسه في التاثير علي حجم الائتمان في الزياده والنقصان عن طريق التاثير علي سعر الفائده وفي نسبه الاحتياطي القانوني ، فعندما يريد البنك المركزي زياده الائتمان لمكافحه حاله الكساد يقوم البنك المركزي بشراء كميه كبيره من السندات الحكوميه وهذا يؤدي الي زياده الطلب علي هذه السندات وبالتالي يرتفع سعرها وينخفض هامش الربح الحقيقي "وليس الاسمي " ، فسعر الفائده الحقيقي عباره عن العلاقه بين السعر الحقيقي للورقه في السوق المالي وبين العائد الذي تصفيه بغض النظر عن قيمتها الاسميه ، لذا فان التغير في سعر الفائده في السوق انما ينجم في الواقع عن التغيرات التي تباع بها هذه الاوراق الماليه وان زياده اثمان الاوراق الماليه نتيجه طلب البنك المركزي لشراء هذه الاوراق مع ثبات العائد يعني انخفاض اسعار الفائده الحقيقه ، وان انخفاض اسعار فائده السندات الحكوميه التي يشتريها البنك يؤدي الي انخفاض سعر الفائده السائد في السوق بسبب

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي- إقتصاديات الإئتمان المصرفي- الطبعة الثانية- الإسكندرية-2000م-ص165

الترابط الكبير بين اسعار الفائده علي مختلف السندات ، كما ان انخفاض سعر الفائده في السوق يؤدي الي زياده الائتمان حيث القروض وفائدتها منخفضه وسعر خصم الاوراق التجاريه ينخفض مما يشجع علي زيادة الاقتراض وزياده الاوراق التجاريه المخصومه أي يؤدي الي زياده الائتمان .

وتؤثر عمليات السوق المفتوحه في الائتمان بالزياده والنقصان ، عن طريق سعر الفائده وكذلك عن طريق تاثيرها في الاحتياطي النقدي، ويتبين ذلك عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكوميه في السوق المالي ثم يقوم بسدادها بواسطه شيكات مسحوبه عليه ، بعدها يقوم الافراد بايداع الشيكات في البنك التجاري الذي يتعاملون معه وعندما يقوم البنك التجاري بتحصيل قيمه الشيك من البنك المركزي فان المركزي سوف يقوم بزياده ودائع البنك التجاري لديه بمقدار الشيك وهنا تزدادالاحتياطات النقديه للبنوك التجاريه مما يؤدي الي زياده مقدره البنك التجاري للتوسع في الائتمان .

والعكس يحدث اذا قام البنك ببيع كميه من الاوراق الماليه في السوق المالي حيث يقوم بدفع ثمن هذه الاوراق للبنك المركزي ويدفعونها عن طريق الشيكات مسحوبه علي البنوك التجاريه التي يتعاملون معها ، وبذلك يكون البنك دائنا للبنوك التجاريه ،فيخفض المركزي ودائع البنوك التجاريه لديه بنفس القيمه ويؤدي ذلك لتقليل الائتمان الذي تستطيع البنوك التجاري ان تمنحه للعملاء .

ولابد ان نشير هنا ان سياسه السوق المفتوحه لاتكون ذات فعاليه كبيره في حاله الانكماش لان شراء البنك المركزي للسندات بهدف زياده حجم الائتمان الذي تعطيه البنوك التجاريه يصطدم باحجام الافراد عن طلب القروض من هذه البنوك لذلك تكون

هذه السياسه اكثر فعاليه في حاله الانتعاش ومحاربه التضخم حيث ان بيع البنك المركزي للسندات يهدف الي انقاص حجم الائتمان لن يصطدم بعقبه رفع سعر الفائده نظرا لارتفاع معدلات الارباح التي تعوض الزياده الحاصله في اسعار الفائده علي القروض البنكيه ، كما ان فعاليتها تعتمد بشكل كبير علي وجود اسواق ماليه متقدمه في الدوله تستطيع ان تستوعب عمليات السوق المفتوحه دون ان يعييها أي انهيار وهذا غير متواجد بالطبع في الدول الناميه .

واخيرا فان السبب الاساسي لدخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للسندات و الاوراق الماليه والنقديه المتوسطه والطويله وقصيرة الاجل في السوق المالي والسوق النقدي هو محاوله التاثير علي النشاط الاقتصادي من خلال التاثير علي قدره المصارف والافراد في التوسع او التقليص لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري ،وهذا يؤدي بالطبع الي التاثير في اسعار الفائده للسندات التي يبيعها البنك المركزي او يشتريها في السوق المالي، وهذا التاثير يرتبط بدوره بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الاوراق الماليه([1]).

ج–سياسه تغيير نسبه الاحتياطي القانوني:

يتمتع البنك المركزي بسلطه تحديد نسبه الاحتياطات النقديه التي يتعين علي البنوك ان تحتفظ بها لمواجهه طلبات العملاء، وتعد هذه السلطه اداه فعاله يمكن ان يستخدمها البنك المركزي للتاثير علي العرض النقدي واسعار الفائده فارتفاع نسبه الاحتياطات القانونيه يعني نقصا في الارصده النقديه التي يمكن ان يستخدمها البنك في منح

[1]- د/ سعيد سامي الحلاق- ومحمود العجلوني- النقود والبنوك والمصارف المركزية - الأردن عمان دار البارودي للنشر 2010م-ص 167

القروض الامر الذي يؤثر سلبا علي العرض النقدي ، اما اذا قام البنك المركزي بتخفيض هذه النسبه فيعني هذا اتاحه الفرصه للبنوك لمنح المزيد من القروض مما يؤدي الي زياده العرض النقدي .

اشرنا فيما سبق ان البنوك التجاريه تحتفظ لدي البنك المركزي برصيد دائن فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم ، وقد منح المشرع البنك المركزي سلطه تغيير الحد الادني نسبه الاحتياطي لاغراض السياسه النقديه ، فاذا راي البنك المركزي ضرورة تضييق سوق الائتمان المصرفي فانه يرفع نسبه الاحتياطي وليكن مثلا من 20% الي 25% في هذه الحاله تضطر البنوك التجاريه الي تصحيح مركزها وذلك بتضييق حجم الائتمان أي بعدم تجديد القروض المسدده والالتجاء الي بيع جانب مما لديهم من استثمارات .

فكل بنك في هذه الحاله يرفع نسبه مايحتفظ به من ارصده نقديه من 20%الي 25% وبالتالي يقل حجم القروض الذي يستطيع ان يمنحه كما تقل مقدرته علي شراء الاستثمارات ، وينتج عن نقص حجم القروض والاستثمارات نقص حجم الودائع في النظام المصرفي كما بينا فيما تقدم عند دراسه عمليه خلق الودائع وانكماشها.

وتعتبر هذه السياسه فعاله الي حد كبير في اوقات التضخم حيث لاتجد البنوك مفرا من تخفيض حجم القروض والسلفيات وتخفيض حجم الودائع للوصول الي الحد الادني لنسبه الاحتياطي الذي يقرره البنك المركزي.

اما في اوقات الانكماش فان هذه السياسه لاتكون فعاله وذلك نظرا لان تخفيض هذه النسبه وزياده مقدره البنوك علي منح الائتمان قد لايقابله طلب متكافئ علي القروض والسلفيات وتكون النتيجه وجود طاقه تمويليه معطله لدي البنوك ، وتستخدم سياسه

تغيير نسب الاحتياطي لمواجهه احتياطات التمويل الموسمي في الناميه ، حيث يحتاج تسويق المحصول الرئيسي في البلاد الي زياده مقدره البنوك علي التوسع في منح القروض والسلفيات ثم يعاد رفع النسبه مره اخري بعد انتهاء فترة التوسع الموسمي .

وبالاضافه الي نسبه الاحتياطي فان نسبه السيوله اصبحت ايضا تستخدم في كثير من الدول كاداة للرقابه علي قدره البنوك علي التوسع في منح الائتمان فقد اصبحت البنوك ملزمه بتجميد جانب من الاصول في شكل اصول سائله بدلا من توجيهها لاغراض الاقراض والاستثمار .

ويقضي الامر ان نشير الي ان البنك المركزي يلجا في كثير من الاحيان الي استخدام كل اساليب الرقابه الكميه في وقت واحد حتي تزيد فاعليتها.

كل من هذه السياسات تقوي من اثر الاخري وتساعد علي تحقيق النتائج المستهدفه([1]).

ثانياً :الادوات الكيفيه او النوعيه للتحكم في الائتمان:

سبق الاشاره الي ان الوسائل الكميه تهدف الي التاثير علي حجم الائتمان وعلي النشاط الاقتصادي بصفه عامه دون تمييز بين نشاط واخر ، وهذا الامر يجعل البنك المركزي يتبع سياسه مكمله للتاثير علي اتجاه الائتمان اكثر من التاثير علي حجمه الكلي ، وبالتالي يلجا لاساليب الرقابه النوعيه للمفاضله بين الانشطه المختلفه التي يمنح لاجلها الائتمان وتتخذ الرقابه صوراً واشكالا مختلفه للتاثير علي الائتمان

[1]- د/ حسن أحمد عبد الرحيم إقتصاديات النقود والبنوك – الطبعة الأولي- مؤسسة طيبة للتوزيع والنشر- 2008م –ص210

الممنوح من البنوك وبالتالي علي النشاط الاقتصادي ونمو قطاعاته واتجاهاته سواء كان ذلك بالتقييد او التشجيع ، ونذكر بعض هذه الاشكال :

-منح الائتمان وفقآ لمعيار الزمن بمعني تشجيع او تقييد الائتمان قصير الاجل او متوسط الاجل او طويل الاجل .

-منح الائتمان وفقا لاستخداماته مثل تقييد او تشجيع الائتمان الاستهلاكي او الانتاجي.

-منح الائتمان وفقا للقطاعات ذات الاولويه مثل قطاع التصدير وقطاع الامن الغذائي او قطاع الزراعة او الصناعه.

ويستخدم البنك المركزي في سبيل ذلك عده ادوات اهمها تشجيع اوتقييد خصم الكمبيالات الخاصه بكل نشاط ، كذلك وضع تعريفه خاصه للخدمات المصرفيه لكل نشاط يتم من خلالها تخفيض التكاليف للانشطه ذات الاولويه وزيادتها للانشطه المطلوب الحد الادني من نموئها ولتحقيق ذلك يمكن فرض اسعار تفضيليه لاعاده الخصم للتاثير علي الائتمان الموجه لبعض الانشطه بما يتماشي مع موجات التضخم او الانكماش ، ووضع سقوف ائتمانيه محدده يتم تخفيضها بشكل تدريجي حسب نوع الائتمان الممنوح والتمادي في وضع مزيد من القيود الاداريه والتنظيميه مثل الحصول علي الموافقات والتراخيص والتصاريح وتعدد جهه اصدارها .

ويمكن من خلال هذا النوع من الرقابه تقييد او بسط الائتمان الاستهلاكي والقصير الاجل الذي يهدف الي تشجيع الافراد علي الاستهلاك مثل ائتمان تمويل البيع بالتقسيط وسلف العاملين بالشركات والقطاع الحكومي ولاشك ان تقييد مثل هذا النوع من الائتمان يسهم في الاقلال من الضغوط التضخميه في الاقتصاد الوطني واقامه توازن

بين الانفاق علي السلع والخدمات والمعروض منها في الاسواق والعكس بحيث في حاله بسط التوازن وزيادته .

وفي تقييمنا لمدي فعاليه الرقابه الكيفيه يمكن رصد الاتي :

-تمتاز الرقابه النوعيه بانها تجد قبولا من جانب البنوك التجاريه اكثر مماتجده الرقابه الكميه نظرا لانها تؤثر علي اتجاه تلك البنوك وليس علي حجم النشاط ومن ثم فليس لها اثرا مباشرا علي ربحيه هذه البنوك .

-تتطلب الرقابه النوعيه قدرا كبيرا من المتابعه ومراقبه استخدام الائتمان لضمان حسن استخدام القروض في الاغراض الممنوحه من اجلها بما يحقق مستهدفات منح الائتمان القوميه وفقا لما تتطلبه اغراض التنميه ([1]).

[1]- محب خله توفيق – مرجع سبق ذكره.ص369

الرقابه المباشره:

هناك اسلوبين رئيسيين يلجا البنك المركزي لاتباعهما لتقويه اثر اساليب الرقابه الكميه والكيفيه علي الائتمان المصرفي وهما:

- **اسلوب الاقناع الادبي:**

يعتمد هذا الاسلوب علي مايتمتع به من البنك المركزي من مركز ادبي نتيجه لما يؤديه من دورفي خدمه الاقتصاد القومي والصالح العام دون أي اعتبارات خاصه .

ويتخذ هذا الاسلوب صوره تصريحات يدلي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتم توجيهها للبنوك ، واجتماعات يعقدها مع المسؤلين في البنوك لتبادل الراي في شئون النقد والائتمان.

يعتبر هذا الاسلوب مجديا في الدول التي مارس فيها البنك المركزي مسؤلياته منذ زمن بعيد ، اما في الدول الحديثه العهد بالبنوك المركزيه يزاول البنك المركزي الاعمال المصرفيه العاديه بجانب عمله كبنك مركزي فان اسلوب الاقناع قد يكون ذو فائده محدوده، مما يضطر البنك المركزي الي استخدام الاوامر والتعليمات الملزمه

- **اسلوب الاوامر والتعليمات الملزمه:**

وبمقتضي هذا الاسلوب يصدر البنك المركزي القرارات الملزمه للبنوك التجاريه بما يتمشي مع متطلبات الاداره النقديه التي تستهدف تحقيق اغراض السياسه النقديه مثال ذلك ان يحدد البنك المركزي الحد الاقصي لجمله قروض البنوك التجاريه واستثماراتها ، او معدل الزياده خلال الفتره المستقبليه ، او اعطاء اوامر بزياده

قروض البنوك التجاريه للصناعات الصغيره لتتمكن من زياده انتاجها للتصدير والي الصناعات المنتجه والاستهلاكيه ،

مماتقدم يتضح ان الرقابه علي الائتمان المصرفي في الدول الراسماليه والناميه هي اساسا رقابه كميه غير مباشره يساعدها في تحقيق اهدافها رقابه كيفيه ووسائل واجراءات مباشره ،وان نجاح هذه الاساليب يتوقف علي حسب استخدام البنك المركزي لها خاصه من ناحيه اختياره الوقت المناسب لوضعها حيز التنفيذ كما يتوقف علي التنسيق والمعاونه التي تتلقاها من الاجهزه المشرفه علي تحقيق السياسات الاقتصاديه الاخري خاصه السياسه الماليه

المبحث الثالث

البنوك المركزيه في الدول الناميه :

ان البنك المركزي هو المؤسسه النقديه الحكوميه التي تهيمن علي النظام النقدي والمصرفي للبلد ،وتقع علي مسؤليتها اصدار النقد ،والعمل كوكيل مالي للحكومه ومراقبه الاجهزه المصرفيه الاخري،ومراقبه عمليات الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي ،وهي المسؤوله علي الاستقرار النقدي للبلد من خلال قدرتها في التحكم بتوفير او سحب الكميات الكفيله بخلق حاله الاستقرار والتوازن بين حاجات النشاط الاقتصادي واستقرار السياسه النقدية للبلد.

خصائص البنوك المركزيه في الدول الناميه:

ان من اهم خصائص البنوك المركزيه في الدول الناميه هي :

1-ضعف الوعي المصرفي الناتج عن تدني مستوي ادراك الافراد بدور واهميه المصارف ،والذي يؤثر سلباً في التعامل مع المصارف ،مما يسببانخفاض قيمه الودائع قياسا بالكتله النقديه وبالتالي تؤدي الي الحد من قدره وفاعليه الجهاز المصرفي علي خلق الودائع والتوسع في الائتمان.

2- محدوديه مساحه السوق النقديه والسبب في المحدوديه يعود الي ندره المقترضين وضعف المؤسسات الماليه والنقديه التي تتعامل بالوساطه ،مما ادي الي ضعف تعامل المصارف مع تلك الاسواق بشكل تام.

3- تواجد لفروع المصارف الاجنبيه في معظم الدول الناميه مما يجعلها تعتمد علي مراكزها الرئيسيه في دولها عندما تحاول البنوك المركزيه فرض السياسه النقديه في البلد عن طريق الرقابه علي الائتمان او تغيير في نسبه الاحتياطي ، او الزيادة في معدلات السيولة ، مما يؤدي الي تحجيم دور البنوك المركزيه بالضغط علي تلك المصارف الاجنبيه.

4- الازدواجيه في القطاع المصرفي الناتجه بسبب طبيعه اقتصاديات الدول الناميه ، اذ تتركز فروع الجهاز المصرفي في مناطق محدودهولاتنتشر في مناطق شتي من البلاد .

5- السيوله الكبيره ، تقل الدخرات كثيرآ عن المعدلات لتراكم رؤوس الاموال في الدول الناميه ويعود السبب في انخفاض الدخل من ناحيه وارتفاع الجزء المتقطع من ذلك الدخل والموجه للنواحي الاستهلاكيه ، والذي يؤدي الي ظهور مشكله شبه مزمنه وهي تمويل العجز في الموازنه العامه. وهذا يعني ان النفقات المصروفه اكثر من الايرادات المتحققه ، مما يجعلها تقوم بالاقتراض من المصرف لتمويل هذا العجز مما يقود الي اصدار نقود لمواجهه القروض الحكوميه والذي سيوله كبيرة في الجهاز المصرفي.[1]

اولآ : البنوك المركزية والتنميه الاقتصاديه:

يعتبر موضوع البنوك في تمويل التنميه الاقتصادية من اكثر الموضوعات جدلا بين الاقتصادين ، حيث يري البعض ان البنوك المركزيه يجب ان تقوم بدور هام في

[1] زكريا الدوري وبشرى السامراي – البنوك المركزية والسياسات النقدية - دار اليازوي للنشر – عمان الاردن – 2006 – ص 28

توميل التنميه الاقتصادية ، بينما يري البعض الاخر ان البنوك المركزيه يجبان لاتقوم بهذا الدور .

وبالنسبه للاراء المؤيده لقيام البنوك المركزيه بتمويل التنميه الاقتصاديه ، فانها تري انه من اهم الوظائف الرئيسيه للبنوك المركزيه هي قيام البنك المركزي بتمويل التنميه الاقتصاديه وذلك واضح من قوانين البنوك المركزيه في معظم الدول الناميه.

فعلي سبيل المثال ينص قانون البنك المركزي في الفلبين علي تشجيع رفع مستوي الانتاج وزيادة معدل التوظف وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تعتبر من اهم اهداف البنك المركزي.وكذلك ان ينص قانون البنك المركزي في سيريلانكا علي ان البنك يجب ان يعمل علي تشجيع التوصل الي التوظف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة لدوله سيريلانكا علي الرغم من ان قوانين البنوك المركزيه في معظم الدول النامية تنص علي ان العمل علي التوصل الي التوظف الكامل وزياده الدخل الوطني وهذا يعني قيام البنك المركزيه بدور عام في التنميه الاقتصادية من اهداف البنوك المركزيه، الا انه يلاحظ ان قوانين البنوك المركزيه في الدول الصناعيه لم تنص علي ذلك باستثناء قانون الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة لعام 1937الذي نص علي تعظيم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحه للدوله يجب ان يكون الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي وليس تحقيق استقرار المستوي العام للاسعاراو المحافظه علي استقرار سعر الصرف للعملة الامريكيه هي الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي .

اما الاداء المعارض لقيام البنوك المركزيه بتمويل التنميه الاقتصاديه فان حجه الاعتراض هي ان وظيفه البنوك الاساسيه هي المحافظه علي استقرار قيمه العمله

الوطنيه ، وبالتالي فإن البنوك المركزيه يجب ان لا تقوم باي دور في مجال التنميه الاقتصاديه.

وعلي الرغم من ان وجهه نظر المعارضين لقيام البنوك المركزيه بتمويل عمليات التنميه الاقتصاديه تبدو سليمه من الناحيه النظريه ، الا ان واقع الحال في الدول الناميه يفترض غير ذلك. والسبب في ذلك يرجع الي العلاقه القوية بين حكومات الدول الناميه وبنوكها المركزيه والتأثير الكبير للحكومه علي قرارات البنك المركزي وذلك يفرض تحقيق اهداف التنميه الاقنتصاديه التي تنشدها حكومات الدول الناميه.

ثانيآ: الحكومه والجهاز المصرفي :

تلعب حكومات الدول الناميه دورآ هاما في التاثير علي الجهاز المصرفي وخصوصآ انها تؤثر علي السياسات النقديه والائتمانيه واسعار الفائده ، بل انها في كثير من الاحيان هي التي تحدد اسعار صرف عملتها مقابل العملات الاجنبيه . وقد ادي هذا التدخل الي فقدان البنوك المركزيه لاستقلالها وادت النتائج ال غير جيدة التي حققتها الاجهزه المصرفيه الي المطالبه باصلاح الانظمه المصرفيه واعطاء البنوك درجه اكبر من الاستقلاليه حتي نستطيع ان تدير السياسه النقديه والائتمانيه بفعاليه وكفاءه اكبر، وفيما يلي نستعرض برنامج الائتمان الموجه في بعض الدول الناميه ثم نستعرض بعد ذلك اقتراض الحكومات من البنوك المركزيه:

أ- الائتمان الموجهه:

شهدت تجارب كثير من الدول الناميه فيما يتعلق بالسياسه الائتمانيه ، ان الحكومات تتدخل بدرجه كبيره في توجيه او تخصيص الائتمان وذلك بغرض

تشجيع عمليات التنميه الاقتصاديه في القطاعات ذات الاولويه الرئيسيه في النشاط الاقتصادي وبحيث يكون توجيه او تخصيص الائتمان متسقآ مع الاهداف الاقتصاديه .

في تركيا قامت الحكومه في اوائل عقد الثمانيات بتوجيه 75% من حجم التسهيلات الائتمانيه للنظام المالي الي قطاعات معينه وذلك عن طريق تخصيص التسهيلات الائتمانيه الي القطاعات الاقتصاديه مباشره او عن طريق اسعار فائده تفضيليه.اما بالنسبه للقطاعات الاقتصاديه التي خصصت لها الحكومه هذا الائتمان فقد كانت تتمثل في القطاع الحكومي والمشروعات المملوكه للدوله وقطاع الزراعه والتصدير ومما لاشك فيه ان تبني الحكومه التركيه لسياده اسعار الفائده التفضيليه لبعض القطاعات يؤثر علي ربحيه البنوك التجاريه .

لذلك قامت بعض الدول بتوجيه الائتمان ، فعلي سبيل المثال قامت الحكومه الباكستانيه في عام 1986 بتوجيه حوالي 70% من حجم التسهيلات الائتمانيه التي تقدمها البنوك الوطنيه الي انشطه اقتصاديه معينه .

وبالنسبه لتقييم الائتمان الموجهه او تخصيص الائتمان في الدول الناميه ،فانه يمكن القول ان توجيه الائتمان قد نجح في تحقيق اهدافه في بعض الدول ولم ينجح في البعض الاخر ، وكذلك تفاوتت درجه نجاحه من دوله لاخري .ويلاحظ ان برامج الائتمان الموجه التي انتهجتها الدول الناميه قد سلبت جزءآ كبيرا من مقدره البنوك المركزيه في الاداره واثرت علي كيفيه توزيع التسهيلات الائتمانيه بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه بحيث لم تؤد الي التوزيع الامثل .

ب- الاقتراض الحكومي :

عند نشأه البنوك المركزيه ، كان احد الاهداف الرئيسيه من انشاءها تمويل الحكومه عند الحاجه. وقد دلت تجارب بعض الدول ان افراط الحكومه في الاقتراض من بنوكها قد اثر سلبا علي الاقتصاد لذا لجأكثير من الدول الي تحديد العلاقه بين الحكومات وبنوكها المركزيه وخصوصا فيما يتعلق بحجم القروض التي يمكن للبنوك المركزيه ان تقدمها لحكوماتها وذلك بوضع حد اعلي لهذه القروض.ومن الملاحظ ايضا ان معظم الدول المتقدمه هي التي قامت بتحديد الحد الاعلي من القروض التي يمكن لحكوماتها اقتراضها من بنوكها المركزيه ، بينما يلاحظ ان معظم الدول الناميه لم تحدد الحد الاعلي التي تقترضها الحكومات من بنوكها المركزيه.يعتبر عقد الثمانيات من اسوا العقود التي شهدتها كثيرمن الدول الناميه حيث كان هذا العقد بدايه ازمه الديون الخارجيه والتي بدات في عام 1982 عندما تعثرت المكسيك عن سداد ديونها الخارجيه. نتيجه ازمه الديون الخارجيه انخفض حجم القروض الاجنبيه التي تقدمها الدول المتقدمه ومؤسسات التمويل الدوليه الي الدول الناميه وكذلك تم اضافه شروط لاقراض الدول الناميه .وقد كان السبب في اتجاه كثير من الدول الناميه للاقتراض الخارجي هو تمويل عجز الموازنات العامه ،والتي اصبح عجزها يتزايد عام بعد اخر. وفي ضوء هذه الظروف لجات حكومات كثير من الدول الناميه الي الاقتراض من السوق المحلي وخصوصا بنوكها المركزيه نظرا للضعف الذي اعتري كثير من مؤسساتها الماليه مما جعلها غير قادره علي تلبيه متطلبات الحكومات من القروض وعندما لجات

الحكومات الي بنوكها المركزيه للاقتراض منها كان السبيل الوحيد لمصدر هذا الاقتراض هو اصدار مزيد من النقود لتلبيه متطلبات الحكومات.

ادي اصدار البنوك المركزيه لمزيد من النقود الي ارتفاع معدلات التضخم بصورة لم يسبق لها مثيل في معظم الدول الناميه .

ج- عوامل اخري:

ليس من الانصاف إلقاء اللوم كاملا علي حكومات الدول الناميه التي دخلت بدرجه كبيره في اعمال القطاع المصرفي في انها تسببت في الاداء المتواضع لبنوكها ولكن هناك عوامل اخري لعبت دورا هاما في ذلك الصدد ولعل من اهم تلك العوامل:

1-الاسواق الماليه غير المتطورة:

تتصف الاسواق الماليه ومنها الجهاز المصرفي في كثير من الدول الناميه بانها اسواق غير متطوره والاسواق غير المتطوره لاتستجيب بالدرجه المطلوبه لاي تغييرات في السياسه النقديه ، وهذا يعني ان السياسه النقديه في تلك الدول سوف تكون عديمه الفعاليه او منخفضه الفعاليه علي اكثر تقدير.

ان تطوير الاسواق الماليه وخصوصا السوق المصرفيه في الدول الناميه يعتبر من اهم مهام البنوك المركزيه ويساعد ايضا في المساهمه الفعاله في التنميه الاقتصاديه . أي انه يمكن القول ايضا هناك علاقه طرديه بين درجه تطور الاسواق الماليه ومعدلات التنميه الاقتصاديه .

2-سوء الادراة:

تؤدي ادارة البنك دورا مهما في نجاحه وتحقيقه للنتائج المرجوءه .فاذا كانت ادارة البنك علي درجه عاليه من الكفاءه وتقيم امور البنك بطريقه موضوعية تتناسب مع الظروف التي يعيش فيها البنك مع عدم اتخاذ قرارات تؤدي الي دخول البنك في مجالات وانشطه في درجه عاليه من المخاطرة ، فان هذه الاداره تنجح في اداره نشاط البنك وتعمل علي ازدهاره وتقدمه والعكس.

ثالثآ : البنوك المركزيه والاصلاح المصرفي:

نعتقد ان الاصلاح المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين ،العنصر الاول هو اصلاح البنوك المركزيه والعنصر الثاني هو اصلاح البنوك التجارية او بمعني ادق مؤسسات الوساطه الماليه التي تقبل الودائع.

بالنسبه لاصلاح البنوك المركزيه فهو يتمثل في إعطاء حرية اكبر في اقراره وادراة سياساتها النقديه والائتمانيه وتعديل التشريعات بما يعمل علي علي فعاليه السياسه النقديه والائتمانيه باعتبارها سياسه هامه من ادوات السياسه الاقتصادية هذا بالاضافه الي اعطاء البنوك المركزيه سلطه اكبر في مجال الاشراف علي البنوك التجاريه للتاكد من سلامه وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسيه في الاستقرار الاقتصادي .

اما بالنسبه لاصلاح البنوك التجاريه فانه يلاحظ ان كثير من البنوك التجاريه في بعض الدول الناميه قد اعتراها الضعف بسبب السياسات النقديه والائتمانيه التي كانت موجهه من قبل الحكومه في اغلب الاحيان او بسبب سوء الادارة وعدم وجود الكفاءات المصرفيه.

ولذا فان محوراصلاح البنوك التجاريه يتركز في تقويه ودعم مركزها المالي وخلق بيئه من المنافسه غير الضاره بينهما وذلك لتقديم افضل الخدمات والمساهمه الفعاله في النشاط الاقتصادي[1].

[1] نبيل حشاد – استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة – اتحاد المصارف العربية – بيروت لبنان – 1994م – ص 118

الفصل الثالث

السياسه الائتمانية لبنك السودان المركزي خلال الفترة "2009-2014":

تمهيد

يسعي بنك السودان بصورة متواصله الي تطوير المؤسسات الماليه والمصرفيه وتنظيم سيولتها وترشيد استخدام مواردها بما يساعد علي تحسين الاداء المالي لهذه الموسسات لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي، ولتنفيذ ذلك يقوم باصدار تقرير سنوي للسياسه النقديه والتمويليه لبنك السودان المركزي.

وتتضمن عدد من الموجهات في جانب تنظيم السيوله واستخدامات الموارد وضوابط تتضمن التمويل وضوابط عامه.

وفي جانب اداره العمله تحدد السياسه نسبه الاحتياطي النقدي القانوني بالعمله المحليه والاجنبيه ونسبه السيوله الداخليه بالاضافه الي حظر تمويل بعض الانشطه الاقتصاديه فضلا عن اضافه الضمانات موخراً .

وتستوعب السياسه التطورات والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي "الازمه الماليه العالميه وانفصال الجنوب السوداني " وتنفيذ مقررات بازل فيما يتعلق بكفايه راس المال وتطبيق المعايير المصرفيه الاخري في اطار العولمه الاقتصاديه .[1]

ويبذل بنك السودان المركزي جهودا مقدره لمواكبه هذه المتغيرات حيث تبني تنفيذ سياسه مصرفيه شامله خلال الفترة من "2009-2014 "، والتي تهدف بصورة عامه لاعاده هيكله

[1] سياسات بنك السودان المركزي 1983- 2004

الجهاز المصرفي بتكوين كيانات مصرفيه كبيرة لمواجهه تحديات المنافسه العالميه ومواكبه متطلبات العولمه الاقتصاديه وخاصه الجانب المصرفي .

اهداف السياسه الائتمانيه لبنك السودان المركزي :

تهدف سياسات بنك السودان المركزي الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في استقرار المستوى للاسعار ، واستقرار سعر الصرف ، وحشد الموارد المحليه ، وتعبئه المدخرات الوطنيه وتخصيصها لتمويل انتاج السلع الضرورية لاحلال الواردات وتمويل انتاج سلع الصادر لتوفير موارد بالنقد الاجنبي لمقابله الالتزامات الخارجيه وعلي راسها السلع الاستراتيجيه .كما هدفت السياسات الي تنظيم عمليات القطاع الخارجي والنقد الاجنبي والعمل علي تعزيز دور برامج التمويل الاصغر بما يسهم في دفع عجله التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

المبحث الاول :

السياسه الائتمانيه خلال الفتره "2009-2011":

في اطار تحقيق رساله واهداف البنك المركزي صدرت سياسات البنك المركزي لعام "2009 "و"2010"وفقا للخطه الخمسيه "2007-2011" ، وصدرت سياسات البنك المركزي بالنتسيق مع السياسه الماليه مستهدفه المحافظه علي الاستقرار النقدي والمالي بجانب ضمان قوة وسلامه الجهاز المصرفي في ظل النظام المصرفي المزدوج .اخذه في الاعتبار تاثيرات الازمه الماليه العالميه لعام "2009".

وقد ركزت السياسات لعام "2011"الاستمرار في دعم برامج النهضه الزراعيه وتشجيع وترقيه الصادرات غير البترولیه وترشيد الاستيراد ، والاستمرار في برنامج تطوير انظمه الدفع الالكترونيه والتقنيه المصرفيه ، واستكمال بناء قطاع التمويل الاصغر والصغير والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي لدعم الشرائح الضعيفه في المجتمع من خلال الموسسات المعنيه .

وتشتمل السياسات الائتمانيه للاعوام "2009-2010 -2011"علي خمسه محاور هي السياسه النقديه والتمويليه ،وسياسات النقد الاجنبي ،السياسات المصرفيه والرقابيه وتطوير نظم الدفع .سياسه ادارة العمله .وسياسه التمويل الاصغر والصغير والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي .

وبما ان سياسات بنك السودان المركزي للعام "2011"وضعت في بدايه العام فقد شملت بالضرورة النظامين الاسلامي والتقليدي حيث تم ايقاف العمل بالنظام التقليدي بانفصال الجنوب في يوليو "2011"واستمر العمل بسياسه النظام الاسلامي حتي نهايه العام .

وفيما يلي استعراض لاهداف واداء تلك السياسات :

اولا:السياسه النقديه والتمويليه :

هدفت السياسه النقديه والتمويليه لعام "2009"الي تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي والتي تتضمن معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبه 8%، والمحافظه علي معدل تضخم في حدود 8% باستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 21% ، والعمل علي استقرار ومرونه سعر الصرف .

وهدفت السياسه النقديه والتمويليه لعام "2010"في مجملها الي توفير وتنظيم السيوله للنشاط الاقتصادي بحيث يتم احتواء التضخم من غير ان يؤدي الي انزلاق نحو الركود ، وذلك لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي في معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبه "6%" ، والمحافظه علي معدل تضخم في حدود "9%" ، وباستهداف معدل نمو اسمي "23.2%"في عرض النقود

وهدفت السياسه الائتمانيه في عام "2011"لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبه "4.9%"والمحافظه علي معدل تضخم في حدود "12%"في المتوسط ونمو اسمي في عرض النقود بنسبه "17%"[21]

ولتحقيق تلك الاهداف عمل بنك السودان المركزي علي اداره وتنظيم السيوله لمقابله احتياجات النشاط الاقتصادي ، واحتواء الضغوط التضخميه، وتفادي الركود الاقتصادي ، والمحافظه علي الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتركيز علي الادوات غير المباشره لاداره السياسه النقديه المتمثله في عمليات السوق المفتوحه بالاضافه الي التمويل المباشر

[1] االتقارير السنوية لبنك السودان المركزي للاعوام 2009-2011 [1]

للمصارف من اجل توفير السيوله للقطاع الخاص، نتيجه لذلك فقد ارتفع معدل التضخم لعام "2009" الي "11.2"وارتفع مره اخري الي "13,0"في عام "2010" ، والي "18.1" في عام "2011"، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي "6.1" ، خلال "2009"وانخفض الي "5.2" ، في عام "2010"والي "2.5"في عام "2011" ، وارتفع معدل النمو في عرض النقود من "23.5" ،في عام "2009"والي "25.4" ، في "عام 2010"وانخفض الي "20.1" ،في عام "2011".

ويعزي عدم تحقق المعدلات المقرره في سياسات البنك المركزي لعام "2011" لمؤشرات الاقتصاد الكلي الي انفصال الجنوب وما صاحبه من تداعيات سالبه علي الاقتصاد القومي،

كما تاثر الاقتصاد السوداني في العام "2011"بكثير من العوامل الداخليه والخارجيه المتمثله في خروج البترول من قائمه الصادرات السودانيه وارتفاع اسعار السلع المستورده نتيجه لارتفاع اسعارها عالميا بالاضافه الي انخفاض سعر صرف العمله المحليه

ادوات السياسه النقديه :

ا/الادوات المباشرة:

أ/الاحتياطي النقدي القانوني :

وجهت السياسه المصارف الاحتفاظ بأرصده نقديه لدي بنك السودان في شكل احتياط نقدي لايقل عن "8%"من جمله الودائع لكل من العملتين المحليه والاجنبيه عام "2009و2010"، ويجوز تجزئه النسبه الي "6%"نقدا و"2% "من في شكل شهادات ايداع .

وتم زياده النسبه الي 11% من جمله الودائع بالعمله المحليه والاجنبيه لعام "2011"

2/السيوله الداخليه :

ترك امر تحديد نسبه السيوله للمصارف مع استصحاب نسبه 10% كمؤشر للاعوام "2009–2011" ، كما اجازت السياسه للمصارف الاسلاميه الاحتفاظ باصول سائله في شكل صكوك اجاره البنك المركزي "شهاب"، وشهادات مشاركه الحكومه "شهامه" ، والصكوك الحكوميه الاخري وصكوك المؤسسات غير الحكوميه عدا الاسهم المتداوله في سوق الخرطوم للاوراق الماليه بنسبه لاتتعدي 25%من محفظه التمويل القائمه

3/هوامش الارباح ونسب المشاركات:

تم تحديد هوامش ارباح المرابحات بنسبه 9% لعامي "2009و 2010 "وتم تحديد هوامش الارباح لعام "2011"بنسبه 12%كمؤشر وكذلك تم انشاء عمليات المرابحه في التمويل الاصغر لعامي" 2010 و2011"بنسبه تراوحت في المتوسط الترجيحي لهوامش المرابحات بين "9.7% الي 11.6%" ، لكل المصارف بينما تراوحت نسبه المتوسط الترجيحي للهوامش الفعليه للمرابحات في العام "2009" "9.7" ونسبه المشاركات "33.7%" ،اما في "2011"فقد بلغت هوامش المرابحات بالمصارف "9.9 "ونسب المشاركات "30.8%".

4/سوق مابين المصارف :

شجعت السياسه النقدية المصارف العامله بحفظ الودائع والتمويل بالعملتين المحليه والاجنبيه بيع وشراء الاوراق فيما بينها لكل الاعوام

5/تمويل المصا رف من بنك السودان المركزي :

استمر بنك السودان المركزي في القيام بدورة كمقرض اخير للمصارف خلال العام "2009"عبر نوافذ التمويل المتاحه في السياسه ، حيث تم تقديم التمويل للمصارف عن طريق ايداع ودائع استثماريه ببعض المصارف وشراء الاوراق الحكوميه من بعضها لمعاجه عجزها السيولي خلال كل الاعوام .

ب/الادوات غير المباشرة :

تم التركيز علي عمليات السوق المفتوحه في الصكوك الحكوميه متمثله في بيع وشراء شهادات مشاركه الحكومه "شهاده شهامه "وشهادات الاستثمار الحكوميه "صرح" و شهادات اجارة البنك المركزي "شهاب " ، اضافه الي التمويل المباشر للمصارف من خلال منح الودائع الاستثماريه وذلك لتوفير موارد اضافيه وتشجيعها لزياده التمويل للقطاع الخاص لسد فجوات الطلب علي النقود .

ج/أجراءات وضوابط أخري :

ساعدت الاجراءات والضوابط التي حددتها سياسات بنك السودان المركزي متمثله في التوجيهات والاسس والضوابط لمنح التمويل المصرفي ، والضوابط المصرفيه العامه

فيما يتعلق برسوم الخدمات المصرفيه والتطبيق السليم لصيغ المعاملات الاسلاميه في الاستثمار لكل الاعوام ، لذلك ارتفع حجم التمويل الممنوح "18,163.5" جنيه في عام "2009"والي "26,367.1" جنيه في "2010" بنسبه 23.6% ، وارتفع من 20,992.8 في نهايه 2010 الي 23,329.2 في 2011 بنسبه زياده بلغت 11.1%

ثانيا :سياسات النقد الاجنبي :

هدفت سياسات النقد الاجنبي بشكل اساسي الي تنظيم وتطوير سوق النقد الاجنبي بغرض تحقيق الاتي :

أ/سوق صرف مستقر ومرن .

ب/بناء الاحتياطات من النقد الاجنبي .

ج/ادارة الاحتياطات مما يساعد علي استقرار النقد الاجنبي .

د/تفعيل سوق مابين المصارف .

ثالثا:السياسات المصرفيه والرقابيه وتطوير نظم الدفع :

استمر بنك السودان المركزي في تطبيق السياسات المصرفيه والرقابيه استكمالا لهيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات الماليه بما يحقق السلامه المصرفيه وبناء جهاز مصرفي قوي وقادر علي تقديم خدماته بالكفاءه المطلوبه واشتملت السياسه علي الموجهات الاتيه :

-تمكن عدد من المصارف من استيفاء متطلبات الحد الادني من راس المال والبالغ 60 مليون جنيه في 2009و80مليون جنيه 2010 وتم رفعه الي 100 مليون لعام 2011 .

-الاستمرار في تطبيق المعايير الرقابيه لمجلس الخدمات الماليه الاسلاميه والمعيار الجديد لكفايه راس المال"بازل"وتطبيق المعايير الدوليه لادارة المخاطر ، هذا و قد ارتفع متوسط نسبه كفايه راس المال للجهاز المصرفي بنهايه 2011 الي 13%مقارنه 10%في 2010 .

رابعا :سياسات اصدار العمله :

هدفت سياسات اصدار واداره العمله للعام 2009 الي توفير احتياجات الاقتصاد من العمله المعدنيه والورقيه وتطبيق سياسه العمله النظيفه لضمان تحسين نوعيه العمله الورقيه المتداوله والبدء في انشاء متحف للعمله .

ولتحقيق هذه الاهداف تم اصدار وتوفير كميات كافيه من العملات المعدنيه والورقيه

خامسا:سياسات التمويل ذات البعد الاجتماعي :

في اطار المزيد من الموارد لتحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه تم تفعيل دور الجهاز المصرفي في التمويل الاصغر والصغير وذي البعد الاجتماعي وذلك بتخصيص 12%من المحفظه التمويليه للمصارف للتمويل الاصغر والمتناهي الصغر .

المبحث الثاني

سياسات بنك السودان المركزي للاعوام "2012 –2014":

استندت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2012 بصورة اساسيه علي موجهات واهداف البرنامج الثلاثي "2012 –2014" ، والذي هدف الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السعي نحو معاجه الاثار السالبه والناتجه عن انفصال دوله جنوب السودان ، وما ترتب علي ذلك من فقدان للموارد النفطيه والتي كان تمثل نسبه كبيره من الموازنه العامه للدوله وفي مواردالنقد الاجنبي ، وقد اثر ذلك علي مجمل اداء المؤشرات الاقتصاديه الكليه الامر الذي برزت معه جمله من التحديات تمثلت في العجز الكبير للموازنه العامه للدوله باختلال التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني ، وارتفاع معدلات التضخم ويمكن استعراض اهداف واداءسياسات بنك السودان من خلال المحاور التاليه :

اولا :محور جذب المدخرات :

هدفت السياسات في هذا المحور الي التوسع في استقطاب المدخرات الوطنيه بالعملتين المحليه والاجنبيه الي داخل الجهاز المصرفي بغرض توفيرالموارد الماليه لتمويل الانشطه الاقتصاديه الاساسيه بالتركيز علي تمويل انتاج وتصنيع وتصدير سلع البرنامج الاقتصادي الثلاثي ، كما تنص السياسه علي رفع القيود علي فتح الفروع للمصارف ، وتبسيط اجراءات فتح الحسابات للعملاء ، وفتح فروع للبنك المركزي بجميع الولايات [1].

[1]االتقارير السنوية لبنك السودان المركزي للاعوام 2012-2014

وقد ادي تطبيق ذلك الي زياده ملحوظه في حجم الودائع المصرفيه من 29.526 مليون جنيه بنهايه 2011 الي 44.093 بنهايه عام 2012 أي بمعدل 49% كذلك زياده الودائع من مبلغ 39.9مليون جنيه بنهايه 2012 الي 44.5 بنهايه 2013 بنسبه 10.8%وزيادتها من 44.5مليون في 2013 الي 53.469 مليون جنيه بنهايه 2014 بمعدل 21.1% ،

ويعزي ذلك لزياده الودائع الجاريه لمؤسسات القطاع الخاص والافراد نتيجه التوسع في الخدمات المصرفيه.

ثانيا :محور الاستقرار النقدي واستخدامات الموارد :

أ/السياسه النقديه :

هدفت السياسه النقديه المعلنه في هذا المحور لعام 2012 الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام باتخاذ سياسات نقديه وماليه تحقق نموا حقيقا في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 2%ومعدل تضخم 17% ، وهدفت السياسه لعام 2013 الي خفض معدلات التضخم الي حدود 20% ونمو في الناتج المحلي في حدود 2.3% ، وهدفت السياسه لعام 2014 الي خفض معدل التضخم الي 20.9% ، وتعديل معدل نمو في الناتج المحلي في الي2.6%،

كما هدفت السياسه الي تحقيق معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 15%لعام 2012 و21%لعام 2013و 16.6%عام 2014 .

الا ان الاداء الفعلي لعام 2012 كان مخالفا للتوقعات مما اضطر البنك ازاء العجز الكبير الذي حدث في موازنه الدوله والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الاجنبي الي تنفيذ حزمه من الاجراءات تمثلت في رفع نسبه الاحتياطي القانوني من 13%الي 15%في

ابريل ثم الي 18% في يوليو .وتم تنفيذ عدد من عمليات السوق المفتوحه كما تم تنفيذ عمليات شراء وبيع النقد الاجنبي وذلك في ظل السياسه الترشيديه التي ينتهجها البنك المركزي بهدف جذب الموارد .

وشملت الاليات والوسائل التي استخدمها البنك المركزي في مجال استخدامات الموارد :

-التركيز علي توجيه القدر الاكبر من الموارد لتمويل سلع البرنامج الثلاثي (القمح -السكر -زيوت الطعام -الادويه -القطن -منتجات الثروة الحيوانيه -الصمغ العربي -الذهب المعادن) حيث ساهم البنك بنهايه 2013 بمبلغ 100 مليون جنيه في محفظه تمويل زيوت الطعام و65مليون جنيه في محفظه تمويل القطن ، وقد بلغ اجمالي تمويل محفظه القطن 372مليون جنيه بنهايه 2014 وساهم فيها البنك الركزي بمبلغ 1825مليون جنيه وتمويل محفظه الصمغ العربي بمبلغ 91 مليون جنيه .

-حث المصارف علي التوسع في التمويل المصرفي وارتفع اجمالي الرصيد المصرفي الكلي من 30.482 مليون جنيه نهايه 2012 الي 37.621 نهايه 2013 والي 44.321بنهايه 2014..

ب/سياسات النقد الاجنبي :

استمر البنك المركزي في اتباع سياسه سعر الصرف المدار وانتهاج سياسه التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبيه بهدف التوصل الي سعر صرف متوازن ومستقر، تحدده عوامل الطلب في السوق وتم تعديل الحافز من 4.77%الي 15%كماتم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزاره الماليه والاقتصاد الوطني من2.670 جنيه للدولار الي 4.398 بنسبه 65% ، وبالمقابل انخفضت

اسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار الي حدود 5.600جنيه للدولار .

وتم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار ال 5.7جنيه للدولار في سبتمبر 2013 وذلك ضمن تطبيق حزم الاجراءات الاقتصاديه وبلغت نسبه التخفيض 6%بنهايه 2014.

ثالثآ:محور السياسات المصرفيه والرقابيه وتطوير نظم الدفع والتقنيه الماليه والمصرفيه :

هدفت السياسات في هذا المحور لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتوفير السلامه الماليه للجهاز المصرفي ، وكذلك العمل علي تنميه وتطوير الجهاز المصرفي والمالي حتي يتمكن من المنافسه داخليا وخارجيا ، وشملت السياسه الجوانب التاليه :

أ-تنظيم وتنميه الجهاز المصرفي :

استمر البنك المركزي في برنامج اعاده هيكله واصلاح الجهاز المصرفي حيث تمكن 27 مصرفا من استيفاء متطلبات راس المال في المرحله الثالثه "مبلغ 100مليون جنيه " بنسبه 79%من اجمالي المصارف ، بينما لم تستوفي 7 مصارف متطلبات البرنامج في 2012 وفي 2013 استوفت 33 مصرفا و زياده راس المال 100 مليون جنيه بنسبه 89%من اجمالي المصارف .

وفي 2014 تم تطبيق سياسات الشمول المالي وذلك بغرض نشر الوعي والتنوير بسياساته ودورة في تحقيفق التوازن الاقتصادي وللاستفاده من المصارف في تمويل القطاعات المنتجه وتقليل التمويل الاستهلاكي وتم حظر تقديم التمويل للقطاع العقاري والعربات .

ب-الرقابه المصرفيه

هدفت السياسات في هذا الجانب الي تحقيق الالتزام بالمعايير الرقابيه الدوليه الصادره من لجنه بازل ومجلس الخدمات الطبيه الماليه والاسلاميه والالتزام بمؤشرات السلامه الماليه للمصارف ورفع الكفاءه الماليه ومعالجه اوجه الضعف والقصور وتعزيز وتطوير دور الرقابه المصرفيه الذاتيه للمصارف والمؤسسات الماليه غير المصرفيه وذلك من خلال تفعيل دور مجالس الادارات وتقويه انظمه الرقابه والمراجعه الداخليه .

كما استمر البنك في الاستراتيجيه التي تبناها لعام 2011 ، والتي تركز علي عملاء المصارف وقدراتهم الماليه ، والتدفقات الماليه لمشروعاتهم ، والنزول بنسبه التعثر الي الحدود المتعارف عليها عالميا "6%" ، وتحسين الموقف العام للمؤشرات المصرفيه بما يمكن المصارف من المنافسه داخليا وخارجيا؟

وفيمايلي ملخص لاداء المصارف وفقا لمؤشرات الاداء التاليه :

-انخفضت اجمالي الودائع الي الخصوم من 60.0%في 2011 الي 59.3%في 2012 ، كما انخفضت نسبه اجمالي الودائع الي 57.5%في 2013 وارتفعت مره اخري عام 2014 الي57.9% مقارنه بعام 2013.

-انخفضت نسبه راس المال والاحتياطات الي الخصوم من 19.4%في 2011 الي 16.2% لعام 2012 وارتفعت الاحتياطات الي 17%في عام 2013 مقارنه بعام 2012 ممايعني زياده روؤس اموال المصارف وانخفضت الي 16.0 %

في 2014 مقارنة بعام 2013 ويرجع ذلك لارتفاع حجم الودائع مقابل استقرارنسبي لراس المال والاحتياطات بالمصارف .

-انخفضت نسبه التمويل الي اجمالي الاصول من 49.2%في 2011الي 45.5%في 2012 ، وارتفعت الي 48.6% عام 2013 مقارنه بنسبه 45.5 في عام 2012 ، وانخفضت من 48.6 في عام 2013 الي 48.0 ، وهو مايدل علي عدم استخدام البنوك اصولها بصورة جيده.

د-انخفضت نسبه التمويل الي اجمالي الودائع من 82.0%في عام 2011 الي 76.7%في عام 2012 ، كما ارتفعت نسبه التمويل الي84.5%في 2013 مقارنه ب 76.7 في عام 2012، وارتفاع هذه النسبه يعتبر مؤشر جيد للاستقلال الموارد المتاحه للمصارف في عمليات التمويل اخري ، كما انخفضت مره للعام 2014 الي 82.9% مقارنه ب84.5% في عام 2013 وهذه النسبه توضح تنامي السيوله لدي المصارف وعدم توجيهها للقطاعات الانتاجيه .

ج-مؤشرات السلامه الماليه للمصارف :

أ- انخفضت كفايه راس المال من 13%بنهايه 2011 الي 12% بنهايه 2012 ، كما ارتفعت الي 16.6%في 2013 مقارنه بنسبه 12% في عام 2012 ، وارتفعت الي 18,0% في عام 2014 وذلك نتيجه لانخفاض نسبه الاصول الخطره المرجحه وزيادة راس المال.

ب–انخفض التعثر من 12.9 نهايه 2011 الي 11.9نهايه 2012 كما انخفضت الي 8.4نهايه 2013 وانخفضت مره اخري الي 7.1 نهايه 2014 ، ويعتبر هذا مؤشراً جيداً لكفايه المخصصات والتي تهدف الي تقليل الضرر الناجم من مخاطر التمويل .

ج– ارتفعت نسبه الاصول السائله الي اجمالي الاصول من 36.3%عام 2011 الي 36.5 في عام 2012 كما انخفضت الي 39% عام 2013 وظلت ثابته لعام 2014 .

د–الاستعلام الائتماني :

هدفت السياسات في هذا الجانب الي العمل وفقا للنظام الجديد الخاص بوكاله الاستعلام والتصنيف الائتماني وادخال التصنيف الائتماني للعملاء وتضمين المؤسسات الماليه غير المصرفيه في خدمه التصنيف الائتماني والاحتفاظ ببيانات عملائها .

خامسا :محور التمويل الاصغر:

هدفت السياسات في هذا المحور الي تشجيع التمويل الاصغر للمساهمه في تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، وذلك بزياده مساهمه مشروعات التمويل الاصغر في الدخل القومي ، وتوفير فرص عمل وتخفيف حده الفقر وتحقيق العداله الاجتماعيه والاستمرارفي توفير المعينات اللازمه لتوظيف نسبه 12%في المحفظه التمويليه الاجماليه .

وتم انشاء وكاله ضمان التمويل الاصغر "كفالات "لتقديم خدمات تامين التمويل الاصغر بالجمله لتشجيع المصارف لتقديم التمويل بالجمله لمؤسسات التمويل الاصغر بالولايات والقطاعات المستهدفه.

سادسا :محورتطوير و اداره العمله :

هدفت السياسات في هذا المحور الي تطوير واداره العمله بما يتوافق مع متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي المقصود حيث تم توفير كميات كافيه من العمله الورقيه والمعدنيه

لمقابله حاجه الاقتصاد الوطني، مع الاستمرار في تطبيق سياسه العمله النظيفه ومكافحه التزييف والتزوير ، مع التنسيق مع الجهات العدليه والامنيه والاستمرار في التوعيه الاعلاميه للتعريف بمواصفات العمله النظيفه والسليمه للجمهور بمختلف القطاعات من خلال الوسائط الاعلاميه المختلفه

المبحث الثالث :

الادوات الكميه والنوعيه التي يستخدمها بنك السودان للرقابه علي الائتمان:

تمهيد :

بدأ بنك السودان التعامل بنظام الرقابه علي الائتمان منذ اول صدور سياسه تمويليه في عام 1982 ،وبعد إلغاء سعر الفائده في عام 1983 واسلمه النظام المصرفي استخدمت السياسه النقديه أدوات أسلاميه وأبتكرت مايسمي"بمعدل العائد التعويضي" والذي يعني انه عندما يتساوي العائد علي الوديعه مع معدلات التضخم لايوجد عائد ربوي .

ولكن انتقدت هذه الاداه من قبل بعض الباحثين الاسلامين فعمل بنك السودان علي التخلص من معدل العائد التعويضي . ومنذ عام 1990 بدأ بنك السودان في تطبيق هوامش ارباح المرابحات ونسب المشاركات ونسب الرسوم الاداريه للمرابحه والمشاركه كأدوات بديله في السياسه النقديه واستمر في تطبيقها والاعتماد عليها حتي الان .

كذلك استخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كاداه لتنفيذ السياسه النقديه بدلا عن استخدامها كأداه احترازيه حيث بدأ في تغير في نسب الاحتياطي القانوني كل سته اشهر بدلا عن كل سنة منذ عام 1999 ، وايضآ استخدم البنك المركزي شهادات مشاركه الحكومه شهامه في العام 1999 كأداة اسلاميه تستطيع من خلالها الدوله رفع ارصدتها النقديه من موارد حقيقيه وذلك لتمويل الموازنه العامه كما تم استخدامها كأداه فعاله لادراه السيوله.

أ- اثر سياسه سعر الخصم (هوامش المرابحات)علي حجم الائتمان:

-لخفض حجم التمويل"كميه الائتمان" يعمل بنك السودان علي زياده هوامش المرابحات ، وبالتالي السيطره علي عرض النقود في الاقتصاد وخفض معدلات التضخم .

وفي خلال الفتره "2009-2014" عمل بنك السودان المركزي علي زيادة هوامش المرابحات للتحكم في حجم التمويل ومن ثم عرض النقود ومعدلات التضخم المرتفعه ، كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

العلاقة بين هوامش المرابحات وإجمالي التمويل

العام	هوامش المربحات (الفعلية) %	اجمالى التمويل بالمليون
2009	9.8	18,163.5
2010	9.9	20,599.4
2011	10.8	22,867.1
2012	10.9	30,482.8
2013	12.0	37,657.1
2014	12.5	44,000.7

المصدر: (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،2009-2014)

ولكن يلاحظ من خلال هذا الجدول انه بالرغم من زياده هوامش المرابحات خلال الفتره "2009–2014" من" 9.8–12.5" ،ولكن حجم التمويل "كميه الائتمان" لم تنخفض بل زادت كما هو موضح في الشكل رقم 1 و 2 التاليين

الشكل رقم (1)

إجمالي التمويل خلال الفترة (2009-2014م)

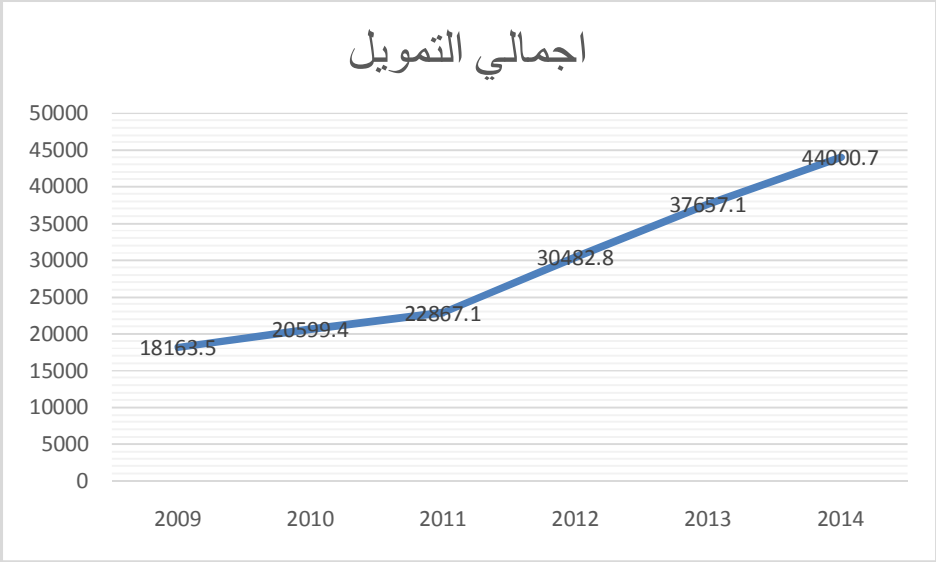

المصدر : (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،2009-2014)

شكل رقم (2)

هوامش المرابحات وإجمالي التمويل خلال الفترة 2009–2014م

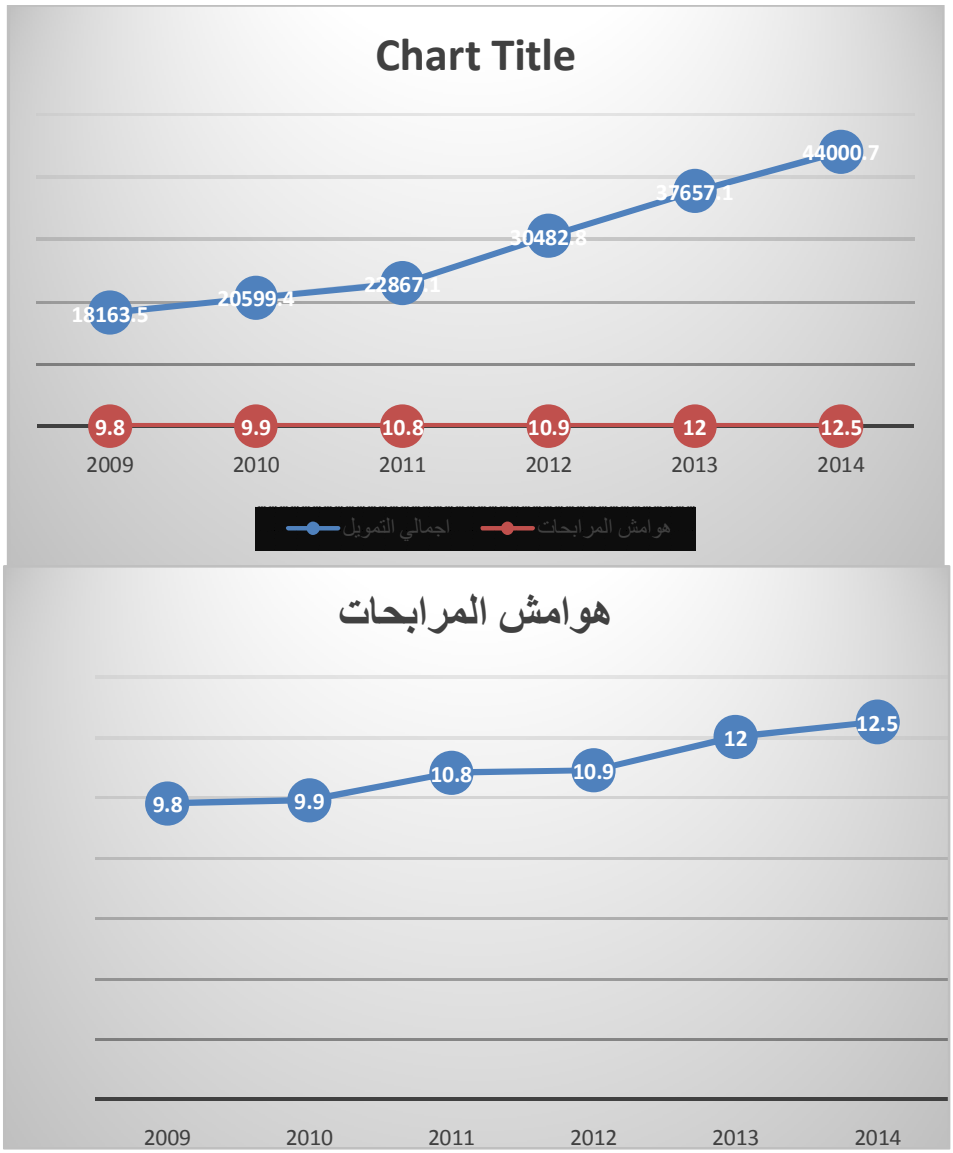

المصدر: (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، 2009-2014)

ب-اثر الاحتياطي القانوني علي حجم الائتمان:-

لخفض حجم التمويل عادة مايلجأ البنك المركزي لرفع نسبه الاحتياطي القانوني ، وبالتالي تقل كميه الاموال المتاحه للبنوك لاقراضها ومن ثم يتم السيطره علي عرض النقود ومعدلات التضخم . وفي خلال الفتره "2009-2014" عمل بنك السودان المركزي علي زياده نسبه و حجم الاحتياطي القانوني وذلك للسيطره علي حجم التمويل ومن ثم عرض النقود ومعدلات التضخم ، ولكن يلاحظ من الجدول رقم(2) انه بالرغم من زياده اجمالي الاحتياطي القانوني خلال الفتره 2009-2014 ولكن ذلك لم يؤدي الي لانخفاض حجم التمويل ، بل ان حجم التمويل سجل ازدياداً ملحوظاً خلال الفتره 2009-2014 كما موضح في الشكل رقم (3) و (4) التاليين.

جدول رقم (2)

العلاقة بين إجمالي الإحتياطي القانوني وإجمالي التمويل خلال الفترة 2009-2014

العام	اجمالى الاحتياط القانوني	اجمالى التمويل بالمليون جنيه
2009	763.4	18,163.5
2010	1,355.7	20,599.4
2011	1,537.4	22,867.1
2012	3,441.8	30,482.8
2013	3,975.0	37,657.1
2014	4,508.6	44,000.7

المصدر : (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،2009-2014)

الشكل رقم (3) : إجمالي الإحتياطي القانوني خلال الفترة 2009–2014م

\

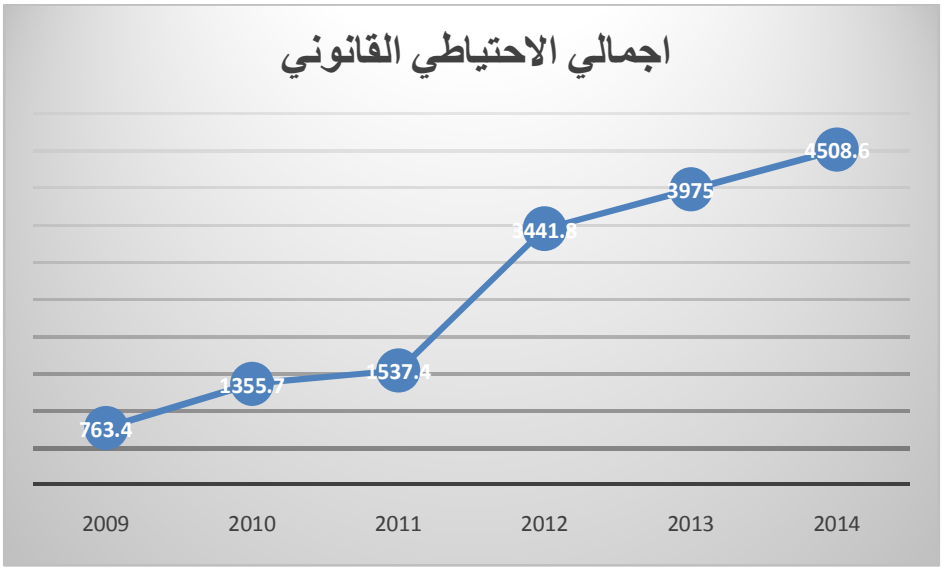

المصدر:(التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،2009-2014)

الشكل رقم (4): إجمالي الأحتياطي القانوني وإجمالي التمويل خلال الفترة 2009-2014م

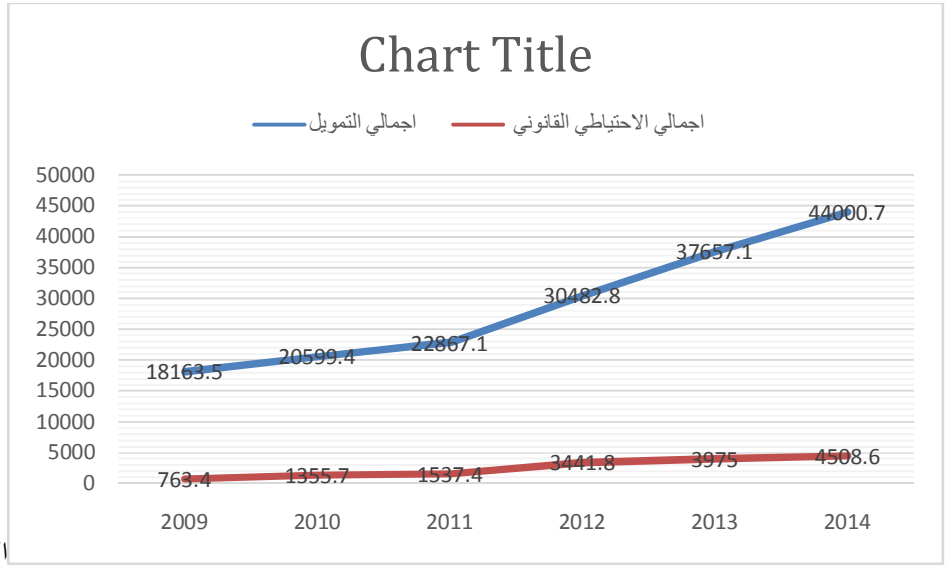

(ا

المصدر (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،2009-2014)

- أما عمليات السوق المفتوحه فيلاحظ أن تاثيرها محدود علي حجم الائتمان وذلك لعدم وجود سوق مالي نشط بالسودان ، كما ان عمليات التفتيش والرقابه لها اثر فعال علي كميه الائتمان وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصاديه المستهدفه [1].

[1] مقابله مع ابراهيم احمد صالح –إدارة الرقابة والإشراف – بنك السودان – اكتوبر 2015

المبحث الاول :

مناقشه فروض الدراسه :

الفرضيه الاولي :

"هنالك علاقه عكسيه بين الاحتياطي القانوني وكميه الائتمان" توصلت الدراسه الي ان هنالك علاقه طرديه بين الاحتياطي القانوني وكميه الائتمان كما يوضح الجدول رقم (2) ص 48 والاشكال رقم (4،3) ص(49–50)

وهذا ينفي صحه الفرضيه الاولى .

الفرضيه الثانيه :

"هنالك علاقه عكسيه بين سعر الخصم "هوامش المرابحات"وكميه الائتمان"

توصلت الدراسه الي ان هنالك علاقه طرديه بين سعر الخصم "هوامش المرابحات" وكميه الائتمان كما يوضح الجدول رقم (1) ص (45) وكذلك الاشكال رقم(2،1) ص (46–47).

وهذا ينفي صحه الفرضيه الثانيه .

* ويعزي عدم فاعليه كلا من الاحتياطي القانوني وسعر الخصم في التحكم في كميه الائتمان لعده عوامل وياتي علي رأسها ان تلك الفتره (2009–2014) شهدت انفصال الجنوب عام 2011 والذي اثر سلبيآ علي الاداء الاقتصادي للدوله، وذلك لفقدان الدوله 75% من عائدات البترول مما اثر سلبا علي مؤشرات الاقتصاد الكلي "التضخم –سعر الصرف– ميزان المدفوعات –معدلات البطاله ".

ايضا هذه الفتره شهدت الازمه الماليه العالميه 2008 –2009 والتي كانت لها تاثيراتها السالبه علي الاداء الاقتصادي، كما ان البرنامج الثلاثي الاقتصادي "2012–2015"شهد زياده ملحوظه في حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات الاقتصاديه"الزراعه – الصناعه" لتعويض النقص في الايرادات النفطيه .

الفرضيه الثالثه:

عمليات التفتيش والرقابه تعمل علي توجيه الائتمان للقطاعات الاقتصاديه المستهدفه، واوضحت المقابله التي تم اجراءها مع (ابراهيم صالح –بنك السودان المركزي قسم الرقابه والاشراف) ان عمليات التفتيش والرقابه لها اثر في تقليل كميه الائتمان ،كما انها تساعد علي تخصيص الموارد للقطاعات الاقتصاديه المستهدفه" مثل الزراعه والصناعه ".

المبحث الثاني

النتائج:

توصلت الدراسه الي النتائج التاليه:

1-وجود علاقه طرديه بين الاحتياطي القانوني واجمالي التمويل"حجم الائتمان" الذي يحدده البنك المركزي.

2-وجود علاقه طرديه بين سعر الخصم "هوامش المرابحات" واجمالي التمويل"حجم الائتمان" الذي يحدده البنك المركزي.

3- لا تؤثر عمليات السوق المفتوحه علي اجمالي التمويل لعدم وجود سوق مالي نشط وفعال في السودان.

4- عمليات التفتيش والرقابه التي يقوم بها البنك المركزي لها دور فعال في تقليل اجمالي التمويل "حجم الائتمان" .

5- يتآثر اجمالي التمويل بعوامل اخري خارجيه كالازمات الاقتصاديه وارتفاع معدلات التضخم .

التوصيات :

اوصت الدراسه بالاتي :

1-ضروره تحكم البنوك المركزيه وفرض الرقابه علي كميه الائتمان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصاديه المستهدفه

2- تطوير عمليات السوق المفتوحه واستحداث ادوات تمويل اسلاميه جديده وتطوير شهادات" شمم وشهامه" وتشجيع البنوك التجاريه للدخول في السوق الماليه .

3- توجيه البنوك التجاريه لتمويل القطاعات المنتجه (الزراعي – والصناعي) لزياده الصادرات غير البترولیه ، والعمل علي تعويض النقص في صادرات البلاد بعد انفصال الجنوب .

4- ضروره استحداث وسائل اخري للتحكم في حجم الائتمان لتلافئ اوجه القصور في السياسات الائتمانيه وان تكون اكثر فعاليه.

قائمه المراجع والمصادر:

أ.الكتب :

1-حسن احمد عبد الرحيم -إقتصاديات النقود والبنوك -الطبعه الاولي -مؤسسه طيبه للتوزيع والنشر-2008م

2- نبيل حشاد- استقلاليه البنوك المركزيه بين التأييد والمعارضه- اتحاد المصارف العربيه- بيروت- لبنان -1994م.

3- محمود يونس -اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق الماليه-الطبعه الاولي- الاسكندريه -دار التعليم الجامعي -z -2000.

4- محب خله توفيق -الاقتصاد النقدي والمصرفي -الطبعه الاولي -دار الفكر الجامعي- 2011م.

5-محمد كمال خليل الحمزاوي -إقتصاديات الائتمان المصرفي -الطبعه الثانيه- الاسكندريه -عاصم جابر -2000م.

6_سعيد سامي الحلاق ومحمود العجلوني -النقود والبنوك والمصارف المركزيه _ب ط -الاردن عمان -دار البارودي للنشر -2010 م.

7-عبد المطلب عبدالحميد -(الائتمان المصرفي ومخاطره)-الطبعه الاولي- الاسكندريه -الشركه العربيه المتحده للتسويق والتوريدات 2010

8- زكريا الدوري وبشري السامرائي -البنوك المركزيه والسياسه النقديه -دار اليازودي للنشر - عمان الاردن-2006 م.

الرسائل الجامعيه :

1-ابراهيم بلل الشيب عبد الرحمن بلول-فعاليه سياسه البنك المركزي في الرقابه والاشراف علي البنوك في السودان- بحث تكميلي مقدم لنيل درجه الماجستير-جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا-غير منشور - 2009م

2-سوسن الزبير ابراهيم -دور بنك السودان المركزي في اداره السيوله (1999-2004) - بحث تكميلي مقدم لنيل درجه الماجستير -جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا -غير منشور -.2008م

3- هاجر محمد محجوب -دور البنوك المركزيه في ضبط السيوله النقديه -بحث تكميلي مقدم لنيل درجه الماجستير -جامعه الزعيم الازهري-غير منشور.-2013.

4-تغريد عبدالرحيم احمد -الدور الرقابي للبنك المركزي واثره علي اداء المصارف بالسودان-بحث تكميلي مقدم لنيل درجه الماجستير -جامعه الزعيم الازهري-غير منشور -2012.

التقارير والمصادر الاوليه :

مقابله مع ابراهيم احمد صالح- بنك السودان المركزي-2015/10/21.

التقارير السنويه لبنك السودان المركزي 2009 -2014.